جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التغيرات الدولية على العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسات الخارجية

إعداد الطالبة:

صبرينة متاجر

إشراف الأستاذ

أ/ جمال بن مرار

لجنة المناقشة

أ /عبد الرزاق بن حليمة	رئيسا
أ/ جمال بن مرار	مشرفا
أ/ عابد فواز	عضوا مناقشا

2016/2015

كلمة شكر

أتقدم بخالص الشكر والعرفان

إلى المشرف الأستاذ الدكتور بن مرار جمال على نصائحه، دعمه

وتوجيهاته العلمية القيمة لإخراج هذه الدراسة المتواضعة

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بشكر الجزيل

إلى كل أساتذة دفعة ماستر تحليل السياسة الخارجية

بجامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة على جهدهم

ومتابعتهم خلال مشوارنا الأكاديمي

كما أتقجدم بتحياتي الخالصة

إلى كل زملائي وزميلاتي في هذه الدفعة

الإهـــداء

إهداء لله عز وجل الذي لا يعلى مع اسمه شيء

وعلى روح نبينا صلى الله عليه وسلم لعلها تكون شفاعة يوم القيامة

إلى رمز هزتي وافتخاري.....أبي العزيز

إلى نبع الحنان وسر الوجود.....أمي الحبيبة

إلى رمز الإخوة والعطاء.....وإخوتي إيمان، سلمى، محمد أمين

وإلى عائلتي الكريمة فردا فردا

إلى كل أصدقائي وصديقاتي كلهم وبالأخص كملية، خديجة

وإلى كل من عرفني من قريب أو بعيد

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

صبرينة

تطرقنا في الفصل الأول إلى المحددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية والجزائرية، مبرزين العوامل المؤثرة لرسم سياستهم الخارجية اتجاه الدول، وسلوك الدولة خارج حدودها الجغرافي من الأفعال وردود الأفعال، وفي الفصل الثاني أثر التغيرات الدولية على العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة ، وتشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والمغرب انتعاشا هذه السنوات بالخصوص رغم وجود ملفات عالقة وغلق الحدود البرية واستفحال مشكلة التهريب، والعلاقات الجزائرية المغربية في المجال السياسي والأمني تسعى كل من الجزائر والمغرب إلى تطوير العلاقات الثنائية بينهما ستتولد خطوة ايجابية في العلاقة بين البلدين، وهذه المبادرة تسمح بتبادل الزيارات، والعلاقة الجزائرية المغربية في المجال الأمني باعتبار أن قضية الصحراء الغربية هو المحدد الأول والتوتر القائم بين المغرب والجزائر هذا الملف يبعد كل الشركات الأمنية الممكنة بين البلدين، وفي الفصل الثالث العلاقات الجزائرية الواقع و الطموح دراسة قضية الصحراء الغربية وخلفيات النزاع منها مشكلة الحدود وقضية الصحراء الغربية وموقف كل من الجزائر والمغرب من القضية، وطرح المغرب لمشروع الحكم الذاتي الموسع، ومحاولة التسوية الأممية لبعثة الأمم المتحدة التحديات والمعيقات التي تعيق مسار الاتحاد المغاربي و مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية.

إن كل العلاقات بين الدول يميزها نوع من الجدل في مصالح مختلفة، والتي تتميز في أغلب الأحيان بعدم التكامل ، مما يجعل طابع التوتر وهو السمة الأساسية التي تطبع تاريخ العلاقات بين الدول حيث عبر التاريخ السياسي الحديث ظهرت العديد من بؤر التوتر المرتبطة أحيانا بقضايا الحدود أما عن العلاقات التي ميزت الجزائر والمغرب هي بمثابة امتداد واستمرارية لتوتر العلاقات بينهما ، كما أنه يشكل قمة التجزئة والتشتت في منطقة المغرب العربي، وإعاقة أي عمل وحدوي من شأنه خلق تكتل إقليمي لمجابهة التحديات، ولعل التحولات الدولية، والتغييرات الداخلية التي تطال هذان البلدان أو ذلك، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والمعوقات الاقتصادية والمخاطر الأمنية المشتركة، جعلت العلاقات بين البلدين أمام رهان جديد يقوم على أساس إعادة النظر في الرؤى والتصورات والاستراتيجيات، من أجل دعم هذه العلاقات والدفع بها نحو إقامة وحدة مغاربية قائمة على مبدأ المساواة بعيدا عن سياسة الهيمنة وفرض الإرادة، وعبر ابتكار حلول للقضايا والنزاعات التي ترضى الأطراف، من خلال آليات التنسيق والتشاور.

بما يخدم مصلحة البلدين وأمن واستقرار المنطقة المغاربية إن دراسة واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة، يشكل بعدا جديدا في تاريخ الدولتين فالأدوات المستخدمة في هذه الفترة ترتكز على الأداة الدعائية أو الدبلوماسية نستعرض في هذا البحث العلاقات الجزائرية المغربية في إطار دراسة الملف الحدودي بين الجزائر والمغرب في الفترة الممتدة من 1994-2015 محاولين بذلك الدخول في المعيقات الاتحاد المغاربي، وكذلك دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية ودراسة مختلف التغيرات التي ساهمت في زرع فتيل التوترات رغم المحاولات لتهدئة الأوضاع بين البلدين.

2- التعريف بالموضوع:

إن دراسة اثر التغيرات الدولية على العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة، يشكل بعدا جديدا في تاريخ الدولتين، فالأدوات المستخدمة على الأداة الدعائية والدبلوماسية، بينما كان استخدام الأدوات السياسية والعسكرية والتخريبية.

وندرس في هذا اثر التغيرات الدولية التي طرأت على العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة، ودراسة العوامل الفاعلة في تطور العلاقة بين البلدية والعائق الأكبر هو مشكل الحدود بينهما ومعيقات الوحدة المغاربية وفي إطار هذه العلاقات تبقى الصحراء الغربية باعتبارها سببا في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب.

أهمية الموضوع:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية منطقة المغاربية ، وأهمية المغرب والجزائر باعتبارهما بلدين متنافسين، ويمكن لهما تجاوز هذا الخلاف والتوتر وهذا يحمل تبعيات ايجابية على مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التغيرات الدولية الجديدة، كما أنها تحاول إبراز آثار سلبية في بقاء الطابع التنافسي السلبي بين البلدين.

- **أسباب اختيار الموضوع العلمية والعملية:**

- الأهمية العلمية:

- تحليل مختلف التغيرات الدولية الفاعلة في إدارة العلاقة بين الدولتين الجزائر – المغرب – في فترة بعد الحرب الباردة.
- إيجاد حلول مناسبة لتسوية الوضع القائم بينهما وتكامل الوحدة المغاربية، باعتبار الجزائر والمغرب بلدين متنافسين، ويمكن لهما تجاوز هذا الخلاف والتوتر، وهذا

يحمل تبعيات ايجابية على مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

- **الأهمية العملية:**

- الوقوف على العوامل الفاعلة التي تكرس تفعيل التجربة الاتحاد المغاربي.
- التعرف على المشاكل التي أظهرها التاريخ السياسي المعاصر للبلدين، ليكون لها تأثيرا إيجابيا في مستقبل العلاقات بين الدولتين.
- الجزائر والمغرب هما دولتين محوريتين في المنطقة المغاربية، ومحاولة فهم طبيعة العلاقة بينهما، يؤدي إلى فهم العلاقات السياسية في المنطقة المغاربية ككل.

- **حدود الدراسة:**

✓ **المكانية:** شمال إفريقيا الجزائر والمغرب.

✓ **الزمانية:** تمتد من 1994 إلى 2015

- **إشكالية الدراسة:**

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية هذا الموضوع على مستوى العلاقات الدولية فإن هذه الدراسة تركز على إشكالية جوهرها: ماهي اثر التغيرات الدولية التي ميزت العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة؟

- هل الملف الحدودي الجزائري المغربي هو العالق الأكبر في تسوية العلاقة بينهما؟ أو هو نتيجة لرهانات أمنية بين البلدين؟
- لماذا مشكل تضارب في العلاقات الجزائرية المغربية أدى إلى تدهور العلاقات بينهما وخصوصا بشأن قضية الصحراء الغربية على كافة مستويات عدة؟

- **التساؤلات الفرعية:**

- ما هي العوامل والمحددات التي تتحكم في ديناميكية السياسة الخارجية المغربية والجزائرية؟
- ما هي أثر التغيرات الدولية التي اثرت على العلاقات الجزائرية المغربية ؟
- توتر العلاقة بين الجزائر والمغرب يتوقف على مشكل الحدود أم أن هناك ضغائن تاريخية؟ وهل يبقى قضية الصحراء الغربية العائق الأكبر بينهما؟
- ما هي المعيقات والتحديات للعلاقات الثنائية في الإطار المغاربي؟

- **فرضيات الدراسة:**

- اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بالتنافس ادى الى اختلافات جوهرية في بعض مبادئ السياسة الخارجية.
- تعتبر قضية الصحراء الغربية أهم أسباب توتر العلاقات الجزائرية المغربية.
- كلما اتجهت قضية الصحراء الغربية نحو التسوية، تحسنت العلاقات بينهما، مما ينعكس إيجابا على الاتحاد المغاربي.
- كلما زاد الدور الأجنبي الأمريكي الأوروبي في المنطقة المغاربية كلما أدى إلى زيادة تدهور العلاقات بين الجزائر والمغرب.
- كلما كان اعتراف الجزائر بمبدأ تقرير المصير للصحراء الغربية كلما تعقدت المسألة في العلاقة بين الجزائر والمغرب؟

- **أدبيات الدراسة:**

عجت الساحة المغاربية بالعديد من الابحاث وفصلت عن العلاقات الجزائرية المغربية من جانب التنافس القائم بينهما، وهذا نتيجة لمشاحنات تاريخية شهدتها المنطقة المغاربية لأنه موضوع شائك وعالق.

وعلى مستوى المراجع المستخدمة والأطروحات المطلع عليها بخصوص العلاقة بين الجزائر والمغرب:

1-**دراسة الباحث محمد أبركان:** وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون العام وحدة القانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، ظهر المهراز، أجريت سنة 2012، تحت عنوان "العلاقات المغربية الجزائرية –الواقع والطموح–".

2-**دراسة الباحث صايح مصطفى:** وهي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، أجريت سنة 1995، تحت عنوان: "تطور العلاقات الجزائرية – المغربية (1962–2000) دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية".

- **المناهج المستخدمة:**

- **المنهج التاريخي:**

تتمثل أهمية هذا المنهج في كونه الأنسب للدراسة، من خلال سرد الوقائع التاريخية، وتحرير الوقائع التي ميزات العلاقة بين البلدين، والمنهج التاريخي يساعد على فهم عميق للظاهرة النزاعية ومعرفة اتجاهاتها التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول، في إطار تاريخي لما تمليه هذه القرارات والدوافع.

المنهج الوصفي: لأن البحث العلمي يستوجب في هذه الدراسة الوقوف على جميع المعلومات والمعطيات التي تهم البحث.

المنهج المقارن: هذا المنهج يغطي عملية المقارنة بين فترات زمنية معينة في تاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب.

يساعدنا هذا المنهج على معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين المتغيرات الفترات المدروسة.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبة في دراستنا لهذا الموضوع، وهذا لندرة في المراجع المهمة بالدراسة العلاقات الجزائرية المغربية، وأصبحت واقعا ملموسا، وتعد من أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال هذه الدراسة، سببه قلة الوقت وقلة المراجع.

خطـــــة البحـــــث

- **المقدمة:**

الفصل الأول : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المغربية والجزائرية

- المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية
- المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية والجزائرية أهدافها
- المبحث الثالث: المحددات السياسية الخارجية المغربية
- المبحث الرابع: مبادئ السياسة الخارجية المغربية

الفصل الثاني: أثرالتغيرلت الدولية على العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة

- المبحث الأول: العلاقات الجزائرية المغربية في المجال الاقتصادي
- المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في المجال السياسي والأمني

الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية الواقع والطموح

- المبحث الأول: دوافع ومحددات الصراع الجزائري المغربي
- المبحث الثاني: المعيقلت والتحديات التي تعيق مسار الاتحاد المغاربي
- المبحث الثالث: آفاق التجربة التكاملية في المغرب العربي
- المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية

- **الخاتمة**

تمهيد:

إن تصرفات الدول في محيطها الخارجي من طبيعة المعالم والتوجهات المقترنة بسياستها الخارجية والتي تعمل كبوصلة توجه الدول في تحقيق أهدافها، وبما أننا سنتطرق للعلاقات الجزائرية المغربية كان لزاما أن نتطرق لما يوجه تلك العلاقات ألا وهي معالم سياستها الخارجية.

وتعرف السياسة الخارجية بكونها أي سلوك لدولة خارج حدودها الجغرافي أو بكونها مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة، ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة، ويعرفها "جيمس روزنو": بكونها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بها الحكومات للمحافظة على الجوانب المرغوبة في علاقات الدولة أو بتغيير الجوانب الغير مرغوب فيها، وبعد ذلك تساؤل بالشرح كيفية توجيه وتأثير معالم السياسة الخارجية على طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب، وكيف حدّدت تلك المبادئ صيرورة علاقاتها البيئية والخارجية منذ فترة الحرب الباردة وحتى اليوم.

- ✓ **المبحث الأول:** محددات السياسة الخارجية الجزائرية.
- ✓ **المبحث الثاني:** مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وأهدافها.
- ✓ **المبحث الثالث:** محددات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المغربية.
- ✓ **المبحث الرابع:** مبادئ السياسة الخارجية المغربية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

لدراسة السياسة الخارجية لدولة ما لابد من التطرق إلى المحددات التي تأثر على هذه الدولة وتجعلها تسلك مسلكا دون آخر، وتختلف هذه المحددات ودرجة تأثيرها من دول لأخرى، فهناك محددات داخلية وأخرى خارجية، أما المحددات الداخلية ففيها العديد من العوامل التي ترتبط بداخل الدولة نفسها مثل جغرافيتها واقتصادها وتجانسها الاجتماعي، وكلما كانت هذه العوامل الداخلية في صالحها سمح لها ذلك بالتحرك بأكبر قدر من الحرية، والتأثير بشكل أكبر على المستوى الخارجي والعكس صحيح.

أما المحددات الخارجية فتتعلق بالنسق الدولي والوحدات الدولية والتفاعلات الدولية، وكلها عوامل تأثر بالإيجاب أو السلب على السياسة الخارجية للدول، فإن كان النسق الدولي مثلا ثنائي القطبية أمكن للدول أن تختار التحرك باتجاه أحد القطبين دون الآخر أو الإبقاء على نفس المسافة منها وهو ما ميز العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، أما إذا كان النسق الدولي أحادي القطبية فإن هامش الحركة سيقل وستجد الدول نفسها مجبرة على مسايرة الدولة الأكثر قوة وتأثير على العلاقات الدولية وهو ما ميز العلاقات الدولية خلال فترة التسعينيات.

لم تشكل السياسة الخارجية الجزائرية الاستثناء عن هذه القاعدة فهي الأخرى تتأثر بجملة من المحددات الداخلية والخارجية، ومن أهم تلك المحددات نذكر المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد السياسي، المحدد الاجتماعي، محدد النسق الدولي.[1]

[1] سليم العايب: "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامع الحاج لخضر، باتنة، سنة 2011، ص14.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

1-المحددات الجغرافية:

تعتبر المحددات الجغرافية عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، فكلما كان موقعها الجغرافي استراتيجيا وساحلها أطول ومساحتها أكبر مكنها ذلك من لعب دورا أكبر.

وتحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 درجة غرب غرينيتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وترتبط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بإمتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فمن الشرق تحدها تونس على طول 965كلم وليبيا بـــ 982 كلم ومن الغرب المملكة المغربية بـــ 1559كلم والصحراء الغربية بالشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1644كلم (حسب التقرير الرسمي الأخير لمحافظة السواحل الجزائرية).[1]

وتتمتع الجزائر بموقع ذو أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية بالغة الأهمية، تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وممرا حيويا للعديد من طرف الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، كما يتميز هذا الموقع بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحورية المغاربي حيث تمثل الجزائر قلب

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص.ص 24-25.

المغرب العربي الكبير والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صانت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية.[1]

والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية، ويتميز بمحورين:

الأول متوسطي حيث كانت الجزائر تاريخيا جزءا من الحضارات العالمية الفعالة في المنطقة ولازالت تستفيد من المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والثاني هو المحور الإفريقي حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي.

2-المحددات الاقتصادية:

تتكون المحددات الاقتصادية من حجم الاقتصاد الكلي ممثلا في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة.[2]

وبالنسبة للجزائر فإن حجم اقتصادها يبلغ حوالي 206.1 مليار دولار يحتل المرتبة الرابعة على المستوى الإفريقي وسجل نسبة نمو تقارب 2.7% في سنة 2013، ويبرز المستوى المعتبر لاحتياطات الصرف بدون احتساب الذهب والتي بلغت قيمتها 189.75 مليار دولار في نهاية السداسي الأول من 2013 حسب بنك الجزائر، كما أن حجم مديونيتها لا يتجاوز 3.43 مليار دولار في نهاية جوان 2013 أي 2,4% من الناتج الداخلي الخام، فلقد ساعد هذا الوضع المالي المريح الجزائر بمسح ديون 14 دولة إفريقية ضعيفة اقتصاديا بقيمة تقدر بـــ 902 مليون دولار، كما قامت بتقديم المساعدات للجارة

[1] محمد الهادي لعروق: "**أطلس الجزائر والعالم**"، دار الهدى، ص12.

[2] سليم العايب، مرجع سابق، ص15.

تونس تقدر بـــ 100 مليون دولار بعد الوضع الاقتصادي الصعب الذي شهدته عقب الإطاحة بالرئيس السابق بن علي، أما على المستوى الدولي فقد أقرضت الجزائر ما قيمته 5 مليار دولار لصندوق النقد الدولي، كل هذه الاتفاقات من أجل لعب دور أكبر على المستوى الإقليمي والدولي من خلال التأثير على قرارات تلك الدول في القضايا المصيرية التي تتبناها الجزائر.[1]

وتتمتع الجزائر بموارد بشرية هامة إذ يبلغ عدد السكان حوالي 38,7 مليون نسمة تفوق نسبة الفئة النشطة (15-59) 63,6% من إجمالي عدد السكان مشكلين قوة عمالية مهمة جدا وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9,8% وبالرغم من أن هذا الرقم يمثل رقما ممتازا على السلم العالمي، إلى أن في نفس الوقت سجلت الجزائر عددا كبيرا من الاحتياجات المتعلقة بالشغل مما يدفع إلى المطالبة بمزيد من الشفافية فيما يخص الإحصائيات المسجلة.

كما تتمتع الجزائر بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أنها من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز حيث يبلغ إنتاجها من النفط حوالي 1,2 مليون برميل يوميا ومن الغاز حوالي 65 مليون م^3 باحتياطي بلغ 4500 مليون م^3 وهي من أكبر الدول من حيث احتياطات الغاز لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على عائدات النفط والغاز إذ تبلغ إيرادات الجزائر من المحروقات حوالي 65% من الناتج الداخلي الخام،[2] الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، فخلال منتصف الثمانينات تراجعت إلى مستوى 6 دولارات للبرميل وظلت تتراوح بين

---

[1] "**إحصائيات صندوق النقد الدولي مستخرجة من موقع الانترنت**":
أطلع عليه يوم 2016/03/05 على الساعة 19:57 http://www.org/external/datamapper/index.php

[2] الخبر: "**اقتصاد الجزائر مستقر خلال 2013**".
أطلع عليه يوم 2016/03/05 على الساعة 19:59
http://www.elkhbar.com/ar/index.php?new=375007#sthash.mhf2h4pt.dp4f

ذلك 10 دولارات للبرميل إلى العام 1987، وخلال منتصف التسعينات إلى مستوى 13 و15 دولار للبرميل، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق إكتفاءا ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي فهي تنتج ما يقارب 5 مليون طن سنويا من الحبوب وتستورد أكثر من 3مليون طن أخرى لسد حاجياتها من هذه المادة الإستراتيجية.[1]

على الرغم من أن الفائض المالي الذي تتمتع به الجزائر على التحرر ساعدها من الديون الخانقة ولعب دور مهم على المستوى الإقليمي، إلا أن الإمكانيات التي تملكها الجزائر من موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي ممتاز يؤهلها للعب دور أكبر على المستوى الدولي، إذا ما تمكنت من استغلال تلك الثروات، ولا يزال النمو الاقتصادي المقدر بـــ 2,7% بعيدا عن ذلك المسجل عند الدول النامية كنيجيريا وتركيا، كما أن الجزائر لا تملك اقتصادا قويا قادرا على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات،[2] ولازالت تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتوفير حاجياتها، فالجزائر مثلا لا يمكنا إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق إكتفاء ذاتي

[1] الخبر: "**الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية**".
أطلع عليه يوم 2016/03/05 على الساعة 20:00
http://www.elkhbar.com/ar/politique/338231.html#sthashocan4oe.dp4f

[2] الخبر: "**الجزائر تقدم 100 مليون دولار مساعدة لتونس**".
أطلع عليه يوم 2016/03/05 على الساعة 21:58
http://www.elkhbar.com/ar/autres/hadath/247695_htmi#sthash.T59mnswm.dp4f

وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى المنتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر.[1]

3-المحددات السياسية والعسكرية:

تلعب طبيعة النظام السياسي السائد في دولة ما دورا محوريا في تحديد توجهات وفاعلية هذه الدولة على المستوى الخارجي، فالجزائر مثلا بعد استقبالها عرفت نظاما شموليا تكاد ترتكز فيه كل السلطة في يد رجل واحد، حيث سهل هذا الأمر في إطلاق يد الرئيس السابق هواري بومدين في اتخاذ السياسة الخارجية التي يراها مناسبة دون أي اعتراض داخلي، وتزامن هذا الأمر مع مرجعية الثورية التي استند الرئيس بومدين مع النخبة التي كانت تدور في فلكه، مما جعل من الجزائر قبلة للثوار وعرفت سياستها الخارجية بالسياسة الثورية التي تأبى الانصياع للهيمنة الغربية، وبعد أحداث أكتوبر 1988 عرف النظام السياسي الجزائري أزمة شرعية حادة أدت إلى تآكل المكتسبات السابقة للسياسة الخارجية الجزائرية ثم دخلت الجزائر بعد ذلك تدريجيا في نظام رئاسي ديمقراطي، ميزه عدم التداول على السلطة مع إطلاق يد الرئيس داخليا وخارجيا.[2]

كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

---

[1] سميرة يوسفي: "**الجزائر تقرض إلى أفامي 5 ملايير دولار**"، الخبر.
أطلع عليه يوم 2016/03/05 على الساعة 22:00
http://www.elkhbar.com/ar/politique/305965.html#sthash.z4bw4mic.dp4f

[2] سليم العايب، مرجع سابق، ص19.

إن المجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعمار ي الفرنسي.[1]

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع في شيء من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهم على الأقل في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني، وموقعه الخارجي.

نشأت لدى الجزائر حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية هو لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري، تدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم سماح بإرسال الجيش الوطني الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة التحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو التدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني.

وتعود أسباب تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لأسباب تاريخية، وأخرى واقعية اقتضت ضرورة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مما جعلها تتمسك

[1] حميد يس، محمد شراف، عثمان لحياني، محمد درقي: "**الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي**"، الخبر، 2012/11/03.

بالدور الأساسي في رسم معالم السياسة الخارجية والداخلية للجزائر، بالرغم من التحولات السياسية التي شهدتها البلاد في أعقاب الانفتاح السياسي وتبني التعددية إلا أن دور المؤسسة العسكرية لا يزال واضحا في العمل السياسي.

منذ استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962، والإشكال المعقد القائم في الجزائر هو حول التداخل الكبير بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، حيث نتجت المعادلة التي نصها أن الجيش في الجزائر هو النظام السياسي وأن النظام السياسي هو الجيش وهذه المعادلة كانت وراء عدم قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس لعبة الحكم من خلال قواعد ديمقراطية، بل أن غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية أدى إلى تضخم دور المؤسسة العسكرية، والتي كبرت على حساب المؤسسات الأخرى، وترامت أطرافها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.[1]

4-المحددات الاجتماعية:

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرص للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوي خارجية بالأقليات الموجودة داخليا، وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب.

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية

[1] بن ناصر بوطيب: "**المؤسسة العسكرية والسياسية في الجزائر**"، مجلة الأهرام الديمقراطية، العدد 35، ص03.

المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية.[1]

5-النسق الدولي:

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول الدكتور "لويد جنست" أنه لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كم حدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق بصرف النظر عن نظمها الداخلية، فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن بثبات النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي، وبالتالي يوسع لديها هامش الحركة والمناورة.

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص21.

بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحكم والإمكانيات بصفة عامة فإن بنيان النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمناورة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الامبريالية، ولهذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفياتي أدى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي.[1]

وفق نظام أحادي القطبية، أدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن القطب المهيمن لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تنكمش نظرا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1990-1991، وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرر بحيث قللت كثيرا من حدة مواقفها حيال الصحراء الغربية، كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الو.م.أ في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تماما لا دبلوماسيا ولا ماديا، إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.[2]

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص.ص 22-23.

[2] المرجع نفسه، ص24.

المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وأهدافها.

1-ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

يعود أصل مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار وهو ترجمة للعبارة اللاتينية "utipossidetis" أو مبدأ "أوتي بوسيتديس جوريس" وهو مأخوذ من قاعدة في القانون الروماني مفادها الإقرار بأيلولة الممتلكات الغير منقولة والمتنازع عليها بسبب شخصين إلى الشخص الذي يملكها بحكم الواقع حتى ولو لم تكن لديه وثيقة إثبات الملكية بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ويطلق عليه في الفقه العربي (مبدأ قدسية الحدود)، ويعني انتقال ملكية الأراضي وأماكن حدودها من الدولة الاستعمارية السابقة إلى دولة جديدة والحدود الدولية طبقا له خط شرقي تم تأسيسه على أساس ملكية قانونية.

وتطور مبدأ قدسية الحدود وأصبح أحد المبادئ الهامة في القانون الدولي بعد أن تبنته شعوب أمريكا اللاتينية بعد استقلالها من الاستعمار الإسباني أوائل القرن التاسع عشر، لحفظ وحماية الوضع الراهن للحدود الموروثة عن الاستعمار بين الأقطار المستقلة، وعندما بدأت الأقطار الإفريقية في نيل استقلالها من القوى الاستعمارية الأوروبية أدرك قادة الدول الجديدة ضرورة تبني مبدأ أوتي بوستيديس بعد ظهور عدة نزاعات حدودية بين الدول المستقلة ويرجع ذلك لعدم اهتمام الدول الاستعمارية عند تقسيمها المستعمرات في إفريقيا وترسيم الحدود بين ممتلكاتها الجديدة بانتشار وتداخل القبائل الإفريقية بين عدة أقطار.[1]

وبازدياد عدد النزاعات الحدودية بين بعض الدول الإفريقية بعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية قرر رؤساء الدول في مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد في القاهرة في

[1] سليم العايب: "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص29.

عام 1964 تبنى مذهب أوتي يوسيتيديس وذلك بإصدار القرار (6/16) الخاص بالنزاعات الحدودية حيث اعتبر حدود الدول الإفريقية منذ اليوم الأول لاستقلالها (تشكل حقيقة ملموسة ويلتزم الأعضاء باحترام هذه الحدود) وذكر أحد الفقهاء بأن مبدأ أوتي بوسيتيديس تم تطبيقه في إفريقيا وإعادة تفسيره لحفظ وصيانة وحدة الأراضي، يؤكد ذلك صياغة المادة الثالثة الفقرة الثالثة من الميثاق وقرار عدم المساس بالحدود.[1]

2-حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن، فكثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة تولد لاشك مشاكل ونزاعات فيما بينها، وعلاقات حسن الجوار لا تعني خلوها من المشاكل والنزاعات ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها قد يعمق النزاع بين الدولتين المتجاورتين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وذلك فإن مبدأ الإقناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ليدور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويخول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها،[2] فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤدي إلى استعمال القوة أو التهديد به، ووفقا للمبدأ الثاني فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كالوساطة والمفاوضات والتوفيق والتحكيم والتسوية

[1] مصطفى أحمد أبو الخير: "**القضية الفلسطينية ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار**".

[2] سليم العايب، مرجع سابق، ص33.

القضائية والالتجاء إلى المنظمات الدولية والإقليمية، لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر منذ استقلالها تنبذ استعمال القوة وتدعوا إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، وجاء في المادة 26 من الدستور الحالي للجزائر، تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.[1]

3-دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لت يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر، وأقرت المادة 27 من الدستور الجزائري هذا المبدأ وجاء فيها: "الجزائر المتضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري".[2]

ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب

---

[1] محمد بوعشة: "**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإرتيرية**"، الجزائر: دار الجيل للطباعة والنشر، ص120.

[2] سليم العايب، مرجع سابق، ص31.

احتوائها كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر "وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها أضافت إلى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي، حيث إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييد للقضية الفلسطينية وتأييدها للقضية الصحراوية، لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية أكبر، ذلك لأن أي قضية تحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة، فإن تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان، كان لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية.[1]

4-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال

[1] الدستور الجزائري بسنة 1996، المعدل سنة 2008.

القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة، وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار.

أما الضمانة الثانية، فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[1]

لقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لدول الجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر، فقد جاء في المادة 28 من الدستور الجزائري الحالي: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الدولية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"، وأكدت الخارجية الجزائرية في أكثر من مناسبة موقف الجزائر المتمثل في رفض أي تدخل عسكري خارج القانون الدولي ودعمها للحلول السياسية والحوار الشامل كوسيلة لحل النزاعات في إفريقيا ولاسيما أزمة مالي".[2]

---

[1] الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل سنة 2008.

[2] الخبر: "**المبادئ الأساسية للسياسة الجزائرية**"، عدد 30 ديسمبر 2013.
أطلع عليه يوم 2016/03/05 على الساعة 19:59
http://www.elkhbar.com/ar/index.php?new=376882#sthash.qv4lohxi.dp4f

أهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

تم الارتكاز في تناول الأهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها.

إنطلاقا من نموذج "ماسلو" في ترتيبه للحاجيات الذاتية أو ما يعرف "بسلم الحاجيات" والتي تعطي محاكاته شكلا هرميا للمصلحة الوطنية، ويمكن توصيف المصلحة الوطنية على الشكل التالي:

المصلحة الوطنية القاعدية: ترتبط بالمسائل التي تضمن استمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني لسيادة وضمان سلامة التراب الوطني.

المصلحة الوطنية الحيوية: تتعلق بالمصالح التي تمكن الدولة الوطنية من استكمال مشروعها وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

المصلحة الوطنية الأساسية: التي تبرز في ظهور الدولة كقوة جهوية أو إقليمية.

المصلحة الوطنية العالمية: أين تصبح الدولة قطبا فعليا يؤهلها لأن تساهم في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي.

المصلحة الوطنية فوق القومية: أو ما يعرف بالكونية أين تعتبر الدولة بفضل القوة التي تمتلكها أن الكون كله مسخر لخدمتها وبمراعاة المحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لمصلحتها الوطنية برزت ثلاث أهداف هي المرتبات الثلاث الأولى المشكلة لهرم المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية الجزائرية تدور بين الحفاظ على السيادة وتعزيز الاستقلال الوطني وإحداث تنمية مستدامة وبناء قاعدة اقتصادية قوية والبحث عن مكانة دولية تتوافق وحجم الإمكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتله ولو على الصعيد الإقليمي.

المطلب الأول: الأهداف القاعدية للجزائر.

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الإستراتيجية للدولة والتي ترتبط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية، البحرية، الجوية وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة، والهوية الوطنية أي ما يشمله مفهوم استمرارية الدولة بمعناها الشامل.

والملاحظ أن الجزائر سخرت جل اهتماماتها لضمان هذه المصالح وذلك لعدة اعتبارات، منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الدوليين والإقليميين على الصعيد الخارجي، ومنها ما هو مرتبط بحساسية المجال الإقليمي الجيو استراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة التهديدات المستمرة المتعلقة بمشكلة الحدود، الإرهاب في الساحل الصحراوي، قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات، تجارة الأسلحة، هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظمة الطاقة الدفاعية للأمة.

ونتيجة لهذا تحددت السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني حول العمل على صيانة الاستقلال الوطني باعتبار الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، وحيث اهتم بالنواحي التالية، الحفاظ على سلامة التراب الوطني، حماية السيادة الوطنية ورموزها، الحفاظ على الوحدة الوطنية، منع كافة أشكال التدخل الأجنبي، رفض وجود قواعد عسكرية أجنبية في الجزائر والمنطقة ككل.

هذه الأهداف كان السعي لتحقيقها بمثابة امتلاك الحرية الحركة الضرورية لتطبيق سياستها ومواجهة كل أشكال التهديد التي تعترض مسار تطورها.[1]

وعلى هذا الأساس كان إعطاء الأهمية لهذا الموضوع في السياسة الخارجية الجزائرية في عمومها وتجاه منطقة المغرب العربي خصوصا باعتبار أن المفاهيم التقليدية للأمن القومي والتي يبنى عليها التصور المتعلق بالأهداف القاعدة لأية دولة ترى في دول الجوار مصدر للتهديد حيث عملت الجزائر على تسوية المشاكل الحدودية وإبرام المعاهدات الإخاء وحسن الجوار والتعاون، بالإضافة إلى التنسيق الأمني والاستخباراتي أو اجتماعات وزراء الداخلية.

ومع ذلك تظهر الجهود القانونية والدستورية المهتمة بالمسألة واضحة بهذا الشأن سواء فيما تعلق بتحديد الجهات المسؤولة والتي تنحصر في رئاسة الجمهورية، حيث يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية الدفاع الوطني باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة والجيش الوطني الشعبي بمختلف هياكله ومصالحه مما يمنح للرئيس بوتفليقة حرية تجميع المسؤوليتين الدفاع الوطني، والسياسة الخارجية بما تخدم كل منهما الأخرى.

إلا أنه ورغم حساسية الموضوع باعتباره أساس بناء الدولة واستمرارها إلا أن انحصاره بقي مقتصرا على الجهازين السابقين ولم يرقى إلى منطق ستباركي يكرس مبادئ الوطنية وثقافة الدولة هذه الأخيرة انحصرت في المؤسسة العسكرية دون غيرها من المؤسسات، ومع هذا فإن التصور الجزائري للأهداف القاعدية للدولة الجزائرية ارتبط بالوسائط الداخلية أكثر منه حول الوسائط الخارجية المتعلقة بالتعاون أو التنسيق العسكري بالشكل الذي تظهرها محمية خصوصا إبان فترة الحرب الباردة، أو إقامة الأحلاف الدولية أو معاهدات الدفاع المشترك، لا بل تم التأكيد على الاستقلالية التامة في هذا المجال، أما

[1] منصور لخضاري: "**المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص32.

التعاون الخارجي إنما يتعلق إقليميا بالتعاون الأمني والذي ظهر بشكل كبير مع تونس ودوليا بسوق السلاح خصوصا مع روسيا الفدرالية.[1]

المطلب الثاني: الأهداف الحيوية للجزائر.

ترتبط المصالح الحيوية للجزائر بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكرسها في النصوص القانونية والدستورية، وطبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتحددة الأبعاد لما لها من آثار وانعكاسات على أمن الدولة ورفاهية الشعب.

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل النشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسيادة والنقل والصيد البحري والمالية والبناء وغيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة، تلبية حاجيات المجتمع، وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي الحاجيات الضرورية للمجموعة الوطنية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات.

شغل هذا الهدف في صناعة القرار الجزائري حيث تم تخطيط البرامج ووضع استراتيجيات وتكوين الإطارات وبناء المؤسسات وإنشاء المصانع من أجل تحقيق التنمية بها يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقاتها المادية والبشرية، وبما يواكب العوامل

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص33.

الخارجية التي يرتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجية والمعرفية التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني.[1]

لذا كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتماماتها هذا المجال الهام، وتعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية الوطنية بما يسمح بالحفاظ على تنمية وطنية مستدامة اكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي كمفهوم حديث جامع لهذا المجال وقد اندرجت الأهداف الوطنية الاقتصادية في بعدها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، وبما يتلاءم والنهج الاقتصادي المتبع، فإن فترة ما قبل التسعينات والتي اتسمت بالطابع الاشتراكي، وفترة إعادة الهيكلة إبان التسعينيات، فإن الجزائر مع نهاية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي بتلاؤم وإستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.

تكرست الأهداف الاقتصادية من خلال البرنامج الانتخابي للرئيس بوتفليقة أفريل 1999 والذي يهدف إلى تحقيق أهداف أساسية ارتبطت في أبعادها الكلية بمنظومة الاقتصاد العالمي سواء مؤسساتيا من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

تمحورت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة عموما على ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، تطوير الصناعة، ترقية السياحة، توفير مناصب الشغل، ضمان الأمن الغذائي، مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن إفرازات العولمة، فتح الأسواق الداخلية على السلع والخدمات الأجنبية، المساهمة في بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية والمشاركة في المبادرات التنموية كالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد.

[1] أحسن العايب: "**الأمن القومي العربي**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلم السياسية، جامع الجزائر، 2008، ص32.

- إعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة المرتبطة بإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات النشاط وعصرنته وضمان إدماجه، ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
- تأمين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- عصرنة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات السياحية والاتصالات.
- العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع الوطني.
- توفير وتأمين الاحتياط المالي والمخزونات الإستراتيجية.[1]

المطلب الثالث: الأهداف الأساسية للجزائر.

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية وفقا لنموذج ماسلو بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية، والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل، الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي ينسب إلى الجزائر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة الغرب العربي.

يؤكد هذا الدور الرئيسي بوتفليقة بقوله:[2] "إن الجزائر قلب المغرب العربي"، ويتصور قادة دول المغرب العربي دور الفاعل الإقليمي للجزائر من خلال أطروحة الجزائر بروسيا المغرب العربي".

وهنا يقع الاعتراف بأن الجزائر فاعل إقليمي لكنه يهدف إلى الهيمنة الإقليمية، إذ تم التأكيد على ذلك من ما اصطلح عليه بمناهضة الجزائر للوحدة التونسية الليبية، التي لم

[1] أحسن العايب، مرجع سابق، ص33.

[2] محمد بوعشة: "**الدبلوماسية الجزائرية، وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية – الإرتيرية**"، الجزائر: دار الجبل للطباعة والنشر، ص161.

تكمّل نتيجة للخلاف بين بورقيبة، بدعوى أنها لم تستشر وعندما عرض الأمر على بومدين صرح بقوله:[1] "نحن لا نأخذ القطار هو في منتصف الطريق"، مع هذا كان مفهوم البحث عن المكانة واسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية، الحضور الدولي من أهم المفاهيم التي اشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي الجزائري، كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر، والتي تعني كسب احترام الوجدان الدولية بما فيها احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها.

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم الفاعل الإقليمي، وبين المفهومين يندرج تصريح بوتفليقة مؤكدا على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح: "فالمواقف الدولية تعطيك وزنا معينا في الوطن العربي ووزنا معينا في القارة الإفريقية، ووزنا في آسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني أشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة، إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسيرها، أما الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط".[2]

من خلال هذا تبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية في المغرب العربي، متمثلة في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في: "المطالبة بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية".[3] أما الحسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس.

---

[1] الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "**حوار مع القناة الفضائية اللبنانية LBC**"، الجزائر، 2000/02/04.

[2] الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "**حوار صحفي مع جريدة عكاظ السعودية**"، الجزائر، 2000/04/17.

[3] الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "**حوار صحفي مع جريدة الشرق الأوسط**"، الجزائر، 2000/02/04.

المبحث الثالث: المحددات السياسية الخارجية المغربية.

المطلب الأول: المحددات الطبيعية.

إن الموقع الجغرافي والاستراتيجي المميز للمغرب جعله دائما محط أطماع القوى الأجنبية، خاصة القوى الاستعمارية التي رأت فيما يتمتع به المغرب من مميزات إستراتيجية خطرا عليها، إذ لم تسيطر عليه وعلى الأقل إضعاف موقفه المستقل، وهكذا ستسعى هذه القوى إلى تكريك تبعية المغرب للنفوذ الغربي، وعلق بذلك حريته على إرادة الغرب الذي تمادى في تعميق وجوده في المغرب بشتى الوسائل وتكثيف تأثيراته عليه، وحتى عندما استطاع المغرب أن يتحرر من التأثير المباشر لهذه القوى بعد حصوله على الاستقلال، فإن هذا لم يمنع استمرار تأثير هذه القوى بشكل غير مباشر، ومن جهة أخرى فإن هذه الأهمية الجغرافية سمحت للمغرب ليكون جسرا بين الشرق والغرب، وبين إفريقيا وباقي القارات، وأهلته لأنه يشكل أحد العوامل الأساسية لإنماء مختلف المبادلات، بشكل جعله يبدو للقوى الاستعمارية وكأنه المنفذ الرئيسي والذي لا غنى عنه لتصريف منتجاتها المصنعة، ونفس هذه النظرة لازالت تحكم رؤية القوى الدولية تجاه دور المغرب، وتدفعها لتوجيه المغرب نحو سلوك دبلوماسية مرنة ومعتدلة تحفظ مصالح هذه الدول الكبرى في منطقة شمال إفريقيا.[1]

المحددات التاريخية:

إن أهمية دور المؤثرات الخارجية في تحديد التوجه الدولي للمغرب ليس وليد الوضع الدولي المعاصر المتميز بتداخل العلاقات بين الدول، وتدخل القوى الدولية الكبرى في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة بشكل عام، بل إنها في حقيقة الأمر تعتبر إفرازا

[1] سعيد الصديق: "**صنع السياسة الخارجية المغربية**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، 2002، ص306.

لمسار تاريخي طويل هيمن عليه تضارب القوى الاستعمارية على المغرب من أجل السيطرة على شؤونه والاستحواذ على خيراته.

وقد كان للاستعمار أكبر الآثار في تعميق تبعية المغرب للنفوذ الغربي، فخلال هذه المرحلة فقد المغرب كل سلطاته على تسيير سياسة الخارجية وصارت سلطات الحماية الاستعمارية هي المهيمنة على الدبلوماسية المغربية، ورغم حصول المغرب على الاستقلال فإنه لم يستطع أن يتخلص من التأثير الخارجي على دبلوماسية، وظل خاضعا لبعض الاتفاقيات التي عقدها مع فرنسا قبل إعلان الاستقلال والتي كانت تقيد سلطات المغرب في تسيير شؤونه الخارجية، ونذكر على وجه الخصوص الاتفاق الذي أبرمه المغرب مع فرنسا في ماي 1956 والذي ظلت بمقتضاه الحكومة الفرنسية تشارك في تسيير السياسة الخارجية المغربية، هذا الاتفاق لم يتحلل منه المغرب إلا في فيفري 1960، علما بأن الطابع الفرنسي ظل طاغيا على جميع المؤسسات الدولية المغربية.

وهكذا فإن الاستعمار يعد العامل التاريخي الأساسي الذي فتح المجال لاحقا للميولات العربية للدبلوماسية المغربية، ولم يستطع المغرب أن يتحرر حتى الآن من هذا الإرث الاستعماري على دبلوماسية إذ لا يزال إلى الآن محكوما في كثير من مواقفه بالميولات الفرنكفونية والغربية عموما.

المحددات الاقتصادية:

تعد المعونات التي تقدمها حكومة إلى حكومة دولة أخرى أسلوبا متبعا عبر التاريخ بين الدول المستقلة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه العقوبات الايجابية بهدف ممارسة القسر على الحكومات الأجنبية والمحافظة عليها أو لتأييد أو إضعاف المجتمعات الأخرى، فهي أداة تستهدف كسب الأصدقاء، والتأثير على الشعوب بعكس التجارة التي تعد عملا دوليا في حد ذاته وغالبا ما يكون فيه الطرفان في نفس المنزلة على الأقل على المستوى

القانوني والنظري، أما المساعدات الخارجية فيتفق الباحثون في العلاقات الدولية على ارتباطها بممارسة النفوذ والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة.

أما فيما يخص المغرب، فإن انتهاج الدول الغربية أسلوب المساعدات الاقتصادية كأحد المؤثرات الأكثر إيجابية في تقليص الدور الاستقلالي للمغرب قد أعطى ثماره من حيث إدراجه ضمن دائرة "العالم الحر" إبان الحرب الباردة، وهذا ما تأكد فعلا عندما دعا بعض المسؤولين المغاربة (التقنو قراطيين) إلى ضرورة إدماج المغرب في الحلف الأطلسي، ومن جهة أخرى فقد استعملت الدول الغربية أسلوب التهديد، يتعلق بمساعدتها الاقتصادية للمغرب في بعض الفترات بسبب حدوث بعض المظاهر "أزمة الثقة" فمثلا لجأت فرنسا لأسباب سياسية إلى تعليق مساعدتها في الحالتين الأولى ما بين 1957 و1962 بسبب ردود الفعل المغربية على اختطاف فرنسا للطائرة المغربية التي كانت تنقل زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وفي الحالة الثانية بعد اختطاف المناضل المغربي المهدي بن بركة، ونفش الشيء فإن الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها، استعملت في بعض المناسبات وسيلة التهديد بوقف المساعدات الاقتصادية كعامل ضغط على المسؤولين المغاربة ليتراجعوا عن بعض المواقف التي لا تتفق مع المصالح الأمريكية وتوجهاتها الخارجية حيث مارست الو.م.أ في بعض الفترات، تهديدات على المغرب، بقطع مساعدتها الاقتصادية عنه بعد توجهه إلى تقوية روابطه الخارجية مع بعض الدول المعسكر الاشتراكي سابقا، ويظهر ذلك على وجه الخصوص، فيها وقع المغرب اتفاقية سنة 1964 مع كوبا تتعلق بشراء 250 ألف طن من السكر الكوبي، غير أنه تحت تأثير الضغط الأمريكي قلص المغرب من حجم مبادلاته التجارية مع كوبا والصين الشعبية ابتداء من 1965.[1]

[1] سعيد الصديق، مرجع سابق، ص309.

في تقرير صادر عن مؤسسة إلسفورد إيكوتوميكس توقع أن تساهم ثلاث عوامل في رفع معدلات نمو اقتصاد المغرب إلى 3,4% في 2015 من 2,3% في العام الماضي وإلى 05% في العام المقبل، العوامل التي أوردها التقرير تكمن إيكونوميكس في تعافي حركة التجارة والسياحة مع أوروبا واستقرار أداء الإنتاج الزراعي وتراجع معدل التضخم بفضل تراجع أسعار النفط.

ذات التقرير يقول أن معدل التضخم بالمغرب تراجع على الرغم من رفع الدعم عن بعض السلع، الأمر الذي ساعد البنك المركزي بالمملكة على خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة مئوية إلى 2,75% في سبتمبر 2014 لأول مرة منذ عامين.

وفي توقعاته للفترة ما بين 2016 و2018 أكد التقرير على عودة التضخم في الارتفاع على ضوء توقعات عودة أسعار النفط للارتفاع مجددا، ولكن سيظل في حدود 2 و2,5% في السنة، وبفضل تراجع أسعار النفط بأكثر من 50% في الشهور الماضية، توقر التقرير أن يتراجع عجز الموازنة بالمغرب إلى 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين الجاري والمقبل مقابل 5,4% في العام الماضي.

ويتوقع التقرير أن ترتفع صادرات السلع المغربية إلى 25,8 مليار دولار في عام 2015 (8,8% من الناتج المحلي) و29,1 مليار دولا في العام المقبل (12,5% من الناتج المحلي) مقابل 23,8 مليار دولار في العام الماضي (8,1% من الناتج المحلي) وأن ترتفع صادرات الخدمات إلى 16,6 مليار دولار في العام الجاري و18,3 مليار دولار في العام المقبل مقابل 15,6 مليار دولار في العام الماضي.

وفيما يتعلق بواردات السلع فمن المتوقع أن تبلغ 45,1 مليار دولار في العام الجاري (5,3% من الناتج المحلي) وإلى 49,6 مليار دولار في العام المقبل (9,9% من الناتج المحلي)، مقابل 42,8 مليار دولار في العام الماضي (1,1% من الناتج المحلي).[1]

المحددات السياسية:

شكلت قضية الصحراء الغربية منذ ظهورها محددا أساسيا لعلاقات المغرب الخارجية، حيث كانت على الدوام معيارا للدبلوماسية المغربية لتحديد طبيعة العلاقة مع الدول الأجنبية وحتى مع المنظمات الدولية والجهوية، ومن جهة أخرى استعملت بعض القوى الخارجية هذه القضية لابتزاز المغرب دوليا ودفعه لتبني مواقف قد لا تتفق مع مصالحه ولا تنسجم مع التوجه الدبلوماسي لباقي الدول العربية، فمباشرة بعد تدويل هذه القضية عملت الدول الغربية على ربط المغرب بالمعسكر الغربي، وكان ثمن ذلك دعم الموقف المغربي من الصحراء،[2] خاصة وأن الدول الغربية في ظل الحرب الباردة، كانت ترى أن المغرب محط بأنظمة "تقدمية" مناهضة للمصالح الغربية، ونضيف في هذا الإطار أن مساندة المعسكر الشرقي وخاصة الاتحاد السوفياتي سابقا وكوبا لكل من الجزائر و"البوليساريو" هو الذي يفسر لنا إلى حد كبير انخراط المغرب النشيط إلى جانب القوى الغربية المحاصرة المد الشيوعي وإعلان الولاء للغرب ومقاومة كل تيار يهدده،[3] كما أن الضغوط الخارجية كانت من العوامل الأساسية وراء قبول المغرب بإجراء الاستفتاء على الصحراء وهذا ما أكده الملك الراحل في أكثر من مناسبة.

ويرى بعض الباحثين بأن دعوة المغرب السباقة لما يسمى بالحوار العربي الإسرائيلي ومساهمته النشيطة في توفير شروط هذا الحوار وتسهيل الاتصالات المباشرة

---

[1] عبد الله عياش: "**العوامل التي ترفع معدلات نمو اقتصاد المغرب**"، نشر في هيئة باريس، يوم 2015/01/13.

[2] سعيد الصديق، مرجع سابق، ص.ص 312-313.

[3] الملك الراحل الحسن الثاني: "**حوار لمجلة Express في 25 جوان 1978**".

بين الطرفين كل هذا كان الهدف من ورائه جذب واستمالة جماعات اللوبي اليهودي عبر العالم وخاصة في الو.م.أ لدعم مواقف المغرب من هذه القضية، ومن الأمثلة التي تبين استعمال الدول الأجنبية لقضية الصحراء كورقة تهديد وضغط على الدبلوماسية المغربية، ما حدث إبان حرب الخليج الثانية، فبعد اجتياح العراق للكويت أصدر المغرب بلاغا يندد فيه بشدة بالتدخل العراقي وبادر إلى إرسال وحدات عسكرية إلى الخليج لكي تنضاف إلى القوات الأجنبية المرابطة بالمملكة العربية السعودية، ولكن رد الفعل العراقي على هذا المغربي لم يتأخر، حيث بادرت السلطات العراقية، إلى الإعلان عن عزمها على إصدار القرار تعترف فيه بـــ الجمهورية الصحراوية، وهذا ما جعل المغرب يغير فجأة لهجته المتشددة في التعامل مع هذه الأزمة، وأصبح يستعمل أسلوبا أكثر مرونة خصوصا مع زيارة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للمغرب.

المبحث الرابع: أبعاد السياسة الخارجية المغربية.

إذا كان موضوع أهداف السياسة الخارجية للدولة يتعلق إما بالإقليم، أي الحفاظ على الوحدة التوسع أو النظام السياسي أو محاولة التأثير في النظم السياسية أخرى أو الموارد الطبيعية مثل اكتساب موارد وتعزيز العلاقات مع الدول الغنية ضمانا لاستمرار التدفق أو الموارد البشرية أو تدعيم المكانة الدولية.[1]

لقد اتضحت معالم السياسة الخارجية المغربية بشكل كبير في عهد الملك "الحسن الثاني" فقد أصبح مستقلا وستكون للملك الكلمة الفاصلة وسيظهر مظهر الملك الموحد الذي يسعى إلى استعادة مقاطعات بلاده وكأي دولة لما مبادئ تحكم سياستها الخارجية وأهداف ترسمها، فالمغرب أيضا لها أبعاد تحكم سياستها الخارجية ونذكر منها:

[1] وسيلة الواسع: "**الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر نظام جديد، جامعة 8 ماي 1945، 2013، ص21.

أولا: توحد المعايير التي تقوم عليها الدولة المغربية، والتي تشهد على تدخل هذه العوامل بما أن المؤثرات التاريخية التي نمت وترعرعت في المجتمع الوطني على المستوى الداخلي، لعبت دورا رياديا في إبراز هذه السياسة.

ثانيا: احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بعد انضمامه لهذه الأخيرة، سنت تحديد الدور الطلائعي الذي ينوب المغرب أن يلعبه في المحيط الدولي، وكذا عدم التعبئة لأي كتلة غربية كانت أو شرقية.

ثالثا: استكمال لوحدته الترابية إذ يرى المغرب أنه وقع ضحية التقسيمات الاستعمار حيث يزعم أن فرنسا توسعت على جبهته الشرقية، واقتطعت منه تندوف، بشار، أدرار، وإن كان موضوع هذا الخلاف حسم مع الجزائر بعد أن دخل في حرب معها فإن موضوع الصحراء الغربية مازال قائما لحد الآن.

رابعا: الارتكاز على الثوابت الراسخة للأمة المغربية والمتمثلة في التشبث بالدين الإسلامي، وقيمة الدفاع على الوحدة الوطنية أرضا وشعبا والتشبث بالملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي.

خامسا: تحسين صورة المغرب في الخارج وجلب الاستثمارات الأجنبية وكذا اكتساب أسواق خارجية.

سادسا: التركيز على السيادة الوطنية وشرعية المطالب الترابية والتضامن العربي وكذا الإسلامي، وبهذا فعليه أن يلتزم بحضور كافة المنتديات واللقاءات والمؤتمرات والمفاوضات خاصة في إطار الاتحاد المغرب العربي.[1]

[1] وسيلة الواسع، مرجع سابق، ص22.

خلاصة:

توصلنا إلى النتائج التالية أن دراسة المحددات ومبادئ الدولية لأي دولة لمعرفة علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى ووزنها السياسي فالجزائر والمغرب لديهما محددات ومبادئ لا يمكن التنازل عن مبدأ من مبادئها أو محدداتها باعتبارها كلا الدولتين هم بوابة المغرب العربي.

تمهيد:

شكلت سياسات دول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة بداية مرحلة جديدة من ادارة العلاقات الدولية تحول من نظام رأسمالي الى نظام ليبرالي هذا ما ادى الى تغيرات على مستوى العلاقات الجزائرية المغربية.في حين تلعب الجزائر والمغرب دورا حاسما في منطقة المغرب العربي، لكن التوتر القائم بين البلدين الشقيقين جعل من الاتحاد المغاربي يواجه معيقات على جميع المجالات سواء على الصعيد الاقتصادي والأمني والسياسي ، والتي ترتبط بشكل تنمية والوحدة والتكامل اقتصادياتها لمواجهة التحديات المستقبلية، وأصبح تفعيل وتطوير هذه العلاقة ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات الإقليمية وتحديات العولمة، فالعلاقة الجزائرية المغربية تشوبها عدة نزاعات سواء على مستوى النزاع الحدودي الذي هو قائم لحد الآن، جعل لهذه العلاقة حاجز يعيق جميع التطورات بين البلدين الاقتصادية والتجارية، وقضية الصحراء الغربية هو المحدد الأول الذي بعد كل الشراكات الأمنية الممكنة بينهما،

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية المغربية في المجال الاقتصادي.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في المجال السياسي والأمني.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية المغربية في المجال الاقتصادي.

تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب والجزائر انتعاشا هذه السنوات بالخصوص، في مؤشر إعادة بعث هذا الجانب من الشراكة، رغم وجود ملفات عالقة وغلق الحدود البرية واستفحال مشكلة التهريب، ويتوقع أن يفوق حجم المبادلات هذه السنة بكثير من سقف "مليار دولار"، مع فائض معتبر للجانب الجزائري مقابل قرابة 850 مليون دولار عام 2010 ومن بين المؤشرات الدالة على وجود تحرك على مستوى الملف الاقتصادي، عودة الزيارات القطاعية والمشاركة النوعية لرجال الأعمال والشركات المغربية، في المعرض الدولي للفلاحة حاليا بالجزائر بوفد يضم 150 ممثل شركة ومتعامل، برئاسة وزير الفلاحة المغربي، وهم أكبر عدد يشارك به المغرب منذ سنوات في معرض متخصص، يضاف إلى ذلك مشاركة عالية في آخر المعرض الدولي الجزائري، وكذا قرار الجزائر المشاركة في المعرض الدولي للبناء بالمغرب، بعد مشاركة مغربية في عدد من التظاهرات المتخصصة.

وبعيدا عن الملفات العالقة والخلافية، عرفت العلاقات التجارية والاقتصادية انتعاشا منذ سنة، فبعد قرار المغرب إلغاء الحصول على حق مرور أنبوب الجزائري – الإيطالي، وتحويل العائد المالي الذي بلغ حوالي 100 مليون دولار سنويا، إلى إمدادات من الغاز الجزائري، إضافة إلى زيادة كميات الغاز التي تستفيد منها المملكة المغربية لضمان تطوير الطاقة الكهربائية، استفادت المغرب بمقتضى الإتفاق المبرم في نهاية يوليو الماضي من 640 مليون متر مكعب من الغاز الجزائري، وإلى جانب الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين في إطار التعاون في قطاع الفلاحة، فإن توافقا جرى بين الجزائر والمغرب لتدعيم عدد من النشاطات في مجال الفلاحة أيضا.[1]

[1] العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والمغرب, نشر في الوجدية.
أطلع عليه يوم 2016/03/20، 21:00 www.insaniyat.revuess.org

وتجلى التقارب بين الطرفين، أيضا في تسجيل نمو معتبر في المبادلات التجارية، وخاصة صادرات الجزائر من المواد الطاقوية، وارتفاع قيمة المبادلات في 2010 حوالي 850 مليون دولار ومنها 066،832 مليون دولار صادرات الجزائر باتجاه المغرب، و606،189 مليون دولار واردات جزائرية من المملكة المغربية.

وعموما فإن الحركة التجارية والاقتصادية بين البلدين عرفت اقتصادا كبيرا منعشا، وايجابيا ما يكشف عن توجه جديد في هذا الجانب، رغم وجود تفاعلات سياسية وملفات عالقة، إلا أن هذا لم يؤثر على علاقتها في جميع القطاعات، وحدود مغلقة، حيث لا تزال الرباط تلح على فتح الحدود كأحد العناصر الأساسية لتقارب أكبر، فيما تعتبر الجزائر أن المسألة لا ترتبط بمجرد قرار إعادة فتح الحدود، بقدر ما هي قضية تسوية كافة الملفات، بما في ذلك التهريب والمخدرات ومراقبة الحدود.[1]

أنبوب الغاز الجزائري وتعزيز التعاون بين الجزائر والمغرب:

توصلت دراسة أعدها معهد "بروكينغر" إلى أن خط أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب يمكن أن يكون إحدى العناصر الهامة في تحسين العلاقات بين الخصوم، بالرغم من التوتر الدائم الذي يطبع العلاقات بين المغرب والجزائر وأكدت الدراسة التي أعدها الباحث بالمركز "سليم علي" بعنوان "تنشيط السلام: "دور خطوط أنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي"، أنه في الوقت الذي كانت العلاقات سيئة بكثير بين الجزائر والمغرب بسبب النزاع الحدودي، وحرب الرمال في سنة 1963، والخلاف حول الصحراء الغربية، فإن المصالح الاقتصادية قد ساعدت البلدين معا على العودة إلى المفاوضات السياسية، مما يسر إمكانية إنشاء خط أنابيب يمر عبر المغرب نحو أوروبا، قادما من الجزائر بوصفها بلدا مصدرا للغاز.

[1] ينشط السلام: "دور خطوط الأنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي".
www.brookingo.edu/ar/research/papers/2010/07/middle.east-ali

وتشير الدراسة إلى أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في سنة 1988 تزامن مع المفاوضات تزامن مع المفاوضات بإنشاء خط أنابيب المغرب العربي وأوروبا، وبالنسبة إلى اسبانيا التي تربطها علاقات هشة بالمغرب جراء النزاع المستمر حول سبة ومليلية، وملفات أخرى، فإن العلاقات الثنائية بينهما عرفت تحسن ملحوظا منذ بدأ الاتحاد الأوروبي، في تأدية دور أكثر نشاطا في تضييق هوة الخلافات الإقليمية، وتبرز الدراسة أن خط الأنابيب الأوروبي، المغاربي، الذي تم افتتاحه في عام 1997 بين المغرب وإسبانيا، كان له دور هام في تقليص الهوة بين بلدان الضفتين، خاصة وأن التعاون في مجال الطاقة ينظر إليه من قبل الاتحاد الأوروبي باعتباره أداة رئيسية لتعزيز التعاون كما تنص على ذلك خطة العمل للشراكة الأوروبية المتوسطية مع المغرب.[1]

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في المجال السياسي والأمني.

1-من جانب المجال السياسي:

تسعى كل من الجزائر والمغرب إلى تطوير العلاقات الثنائية بينما ستتولد عنها خطوة ايجابية في المستقبل القريب، وهذه المبادرة تسمح بتبادل الزيارات بين البلدين، لمناقشة الطرق الكفيلة لإعطاء ديناميكية جديدة للتعاون الثنائي في مجالات حساسة منها على وجه الخصوص الطاقة والزراعة تهدف إلى خلق جو إيجابي جديد يساهم في تفعيل وتنشيط العلاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدية.

ومشكل الصحراء الغربية لم تعكر صفوة العلاقات بين الجزائر والمغرب ويؤكدان أن لكل دولة مواقفها الخاصة بشأن هذه القضية وبفضل جهود مبعوث الأمم المتحدة إلى

[1] سليم علي: "أنبوب الغاز الجزائري وتعزيز التعاون بين الجزائر والمغرب"، تنشر في الوحدية يوم 2010/08/18.
www.alarab.co.uk/?id=37400

الصحراء الغربية "كريستفور روس" فإن المغرب وجبهة البوليساريو سيدخلان في مفاوضات ننتظر منها الكثير لتسوية القضية.[1]

وصف القيادي اليساري والقائد السابق في جيش التحرير محمد بن سعيد آيت يدر الزيارة التي قام بها مؤخرا رفقة شخصيات سياسية مغربية وازنة (محمد اليازغي، إسماعيل العلوي، سعد الدين العثماني) إلى الجزائر بـــ "الإيجابية"، واعتبر آيت يدر في تصريح خص به موقع "برلمان كوم، هذه الزيارة" وإن جاءت متأخرة، خطوة أولى ستليها، خطوات غايتها الأساسية فتح باب الحوار والتواصل وتحضير التعبئة المغاربية، من أجل طي صفحة الخلافات بين المغرب والجزائر وتحقيق المصالحة "مؤكدا أن التوصل إلى حل سياسي تفاوضي وعادل للنزاع بين الطرفين"، أمر ممكن عبر ثقافة الحوار ومراعاة المصالح المشتركة، والتشبع بالنهج العقلاني" وأشار إلى أن الصحراء "يجب أن تكون قنطرة للتكامل والتعاون المغاربي، وليس سببا للتفكك والنزاع وقال إن "مستقبل الجزائر يرتبط بالمغرب، ومستقبل المغرب يرتبط بدوره بالجزائر والبلدان يواجهان تحديات مشتركة لا يمكن رفعها إلا بالتنسيق والتعاون والتكامل سواء في المجالات الأمنية أو الاقتصادية أو الثقافية ومنها بناء اتحاد مغاربي متقدم وقوي يحاور ويفاوض الأطراف الأخرى بصنف موحد.

وأكد آيت يدر أن زيارته للجزائر هي مبادرة مستقلة من طرف مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات ولا علاقة لأي جهة بها، لا حكومية ولا سياسية وكان هدفها هو فتح باب الحوار لإخراج العلاقات بين بلدينا من المأزق الذي توجد فيه، والذي يدفع ثمنه الباهظ المغاربة الجزائريين على حد سواء والذي يعكس تاريخ نضالنا التحرري المشترك وما ارتبط به من طموح إلى وحدة منطقتنا حول مشروع مشترك

[1] محمد بن سعيد آيت إيدر: "**تعمل من أجل المصالحة بين المغرب والجزائر عبر التفاوض**"، 12 فيفري 2016، 17:11.

للتواصل والتعاون والتكامل وقال علينا أن نمشي في طريق وحدوي لما فيه صالح الشعبين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.[1]

2-من جانب المجال الأمني:

الانقسام السياسي يكلف الدول المغاربية ثمنا باهظا تنامي التحديات الأمنية للدول المغاربية ولا يساهم في اندماجها، بل في زيادة نفوذ الأجهزة الأمنية، خبراء مغاربيون يحذرون من ثمن استراتيجي باهظ ستدفعه هذه الدول جراء الانقسام السياسي بين الجزائر والمغرب لم يساهم لحد الآن في تسهيل عملية الاندماج، وأكدوا الخبراء على هامش أعمال المنتدى المغاربي الخامس الذي نظمه مركز الأبحاث والدراسات الإنسانية في مراكش، أن الصعوبات الأمنية التي تواجهها المنطقة لن تؤدي سوى إلى زيادة نفوذ الأجهزة الأمنية والعسكرية في السياسة.

قضية الصحراء الغربية هو المحدد الأول والتوتر القائم بين المغرب والجزائر هذا الملف، يبعد كل الشراكات الأمنية الممكنة، نظرا لغياب الثقة بين الطرفين أساسيين، هما المغرب والجزائر، فرغم التصريحات الخارجية المغربية والجزائرية بأن النشاط الإرهابي في المنظمة المغاربية يشكل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار، وأن هناك ارتباط بين الشبكات الإرهابية وشبكة الجريمة الدولية، وأن هناك حاجة أمنية إلى تأمين الحدود بين الدول المغاربية، فإن مشكل الصحراء يجعل من مسألة وجود تصور محدد ومشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة أمرا مستبعدا، فالجزائر والمغرب يقتربان وينسقان مضطرين،

[1] سفيان بوعيا: "**لابد من تحسين علاقات الجزائر والمغرب بإقامة تكامل جهوي قوي**"، الخبر، يوم 2012/03/28.
الجزائر – سياسة – لتحسين العلاقات مع المغرب www.albawaba.com/ar/

فقط لما تضغط أوروبا والو.م.أ بحجة أن أمن منطقة المغرب العربي "جزء من الأمن الدولي".[1]

المحددة الثاني هو ما يجري في منطقة الساحل، فالجزائر تصر على إبعاد المغرب بحجة الجغرافيا، والمغرب ينبه إلى أن منطقة الساحل، هي على وشك التحول، ويعتبر ما يجري فيها يهدد الأمن القومي المغربي، خاصة أنها مرتبطة بدول ملتصقة جغرافيا بالمغرب كموريتانيا مثلا ويبدو أن الجزائر إلى حد الآن في عزل المغرب وإبعاده عن منطقة الساحل، لما أخذت المبادرة في مناقشة التدخل في شمال مالي من عدمه.[2]

المحدد الثالث هو مصطلح فتح الحدود بين المغرب والجزائر فاستمرار إغلاق الحدود منذ عام 1994 يبعد كل الفرضيات التعاون والشراكة الأمنية ويفتح المجال لتبادل الاتهامات حول انفلات المراقبة، وهو الوضع حاليا.

[1] منصف السليمي: "**الانقسام السياسي يكلف الدول المغاربية "ثمنا باهظا"**"، مراكش، 2014/03/03.

[2] عبد الرحيم منار السليمي: "**مرتكزات الإستراتيجية الأمنية في المغرب تغيرت بشكل كبير**"، مراكش، 2014/03/03.
www.voissinfo.ch/ara/33733586

خلاصة:

يقوم التفاعل والتكامل بين الدول من خلال تطوير علاقاتها في جميع المجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية ، فالجزائر والمغرب تشترك في هذه المجالات كلتاهما مكملة للأخرى.

تمهيد:

يعتبر النزاع المغربي الجزائري من أطول النزاعات بين الدول المتجاورة تستخدم فيه الأدوات السياسية والإعلامية والمالية والمخابراتية، تعود أسبابه لعوامل تاريخية "جغرافية وسياسية ويبدو أن هذا النزاع مستمر لغياب أي مؤشرات جدية لإنهاء الصراع بين البلدين، ورغم كل محاولات الصلح فقد باءت بالفشل، نظرا لتجذر الأسباب المحركة للصراع وتبطنها، والتي تؤدي إلى توليد أسباب أخرى للنزاع بدورها، مما يدخل البلدين في "حلقة مفرغة" لا نهاية لها، وتعد الجزائر والمغرب قويتين متوازنتين سياسيا وعسكريا واقتصاديا، تطمح كل منهما إلى قيادة منطقة الـــ شمال إفريقيا، وتبقى قضية الصحراء الغربية طرف أساسي في هذا النزاع، فالعلاقات الجزائرية والمغربية قطعت منذ اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية سنة 1976 ثم جاءت تفجيرات فندق أطلس بمراكش في 1994، واتهام المغرب المخابرات الجزائرية بوقوفها وراء العملية، وقد كان لها العديد من الانعكاسات بين البلدين أهمها غلق الحدود البرية وتوالت التصادمات المغربية الجزائرية في عدة لقاءات للاتحاد وتعارض في عدة مواقف ومقاطعة نشاطات الاتحاد من المغرب، خاصة وهذا التضارب إلى توقف عملية الاندماج المغاربي من وراء استمرار الخلافات الجزائرية المغربية التي تعكس في العمق صراعا حول الزعامة المغاربية بذلك أخفق مشروع الاتحاد المغربي.

المبحث الأول: دوافع ومحددات الصراع في العلاقات الجزائرية المغربية

1-الملف الحدودي الجزائري المغربي:[1]

شكلت قصية الحدود المغربية الجزائرية إحدى أعقد المشاكل السياسية بين الطرفين والتي حالت دون تفعيل اتحاد المغرب العربي ودون تطبيع حقيقي للعلاقات بين البلدين، لهذا سنحاول خلال هذه المقالة رصد البدايات الأولى، لبروز هذا المشكل للعلاقات التاريخية الجزائرية المغربية، كما أن حصول البلدين على استقلالها لم يضع حدا للغموض (على مستوى الحدود) الذي تركته فرنسا بعد مغادرتها للمنطقة.

الملف الحدودي الجزائري المغربي:

تعتبر مشكلة الحدود المشتركة بين المغرب والجزائر، من الأسباب والعوامل التي أدت إلى توتر وتأزم العلاقات بين البلدين، ويرجع ذلك إلى الخلاف الكبير حول مصير الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وهذا الخلاف بدا واضحا من خلال التناقض بين أطروحتين: الأطروحة الأولى المغربية التي تنتد إلى الإرث التاريخي وضرورة الرجوع إلى الوضع الحدودي قبل مجيء الاستعمار، ثم الأطروحة الثانية الجزائرية التي تتأسس على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وكجميع النزاعات فقد أفضت الوساطات التي قادتها منظمة الوحدة الإفريقية إلى تهدئة الصراع عبر عدة محاولات ودفع البلدين إلى إبرام اتفاقية ترسيم الحدود 1972، غير أن ذلك لم يؤدي إلى تطويق الصراع بشكل نهائي، والذي سيعود مع مشكلة الصحراء مجددا منذ 1975 إلى حد الآن.

[1] محمد مزيان: جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، دورية كانت التاريخية (علمية، عالمية، محكمة)، العدد الثاني والعشرون، ديسمبر، 2013، ص39.

المغرب والجزائر بين الإرث التاريخي ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار:

تعتبر مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب، من أهم أمثلة نزاعات الحدود في الوطن العربي، وقد نتجت هذه المشكلة من جراء الخلافات بين الإدارات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمغرب، حيث الغموض في حدود الأجزاء الجنوبية بين البلدين، وبعد استقلال الجزائر طرح تناقض في المواقف بينها وبين المغرب حول المسار الصحيح لخط الحدود، بل وصل إلى حد التناقض في المطالبات الإقليمية التي أثيرت بين الأطراف المتنازعة.[1]

بالرغم من أن النزاع العسكري المغربي الجزائري الذي حدث سنة 1963 والذي يدعى "بحرب الرمال" لم يدم إلا بضعة أيام، إلا أن تأثيراته وتداعياته السلبية استمرت بين البلدين، ولم يحل إلا عن طريق منطقة الوحدة الإفريقية، لكن النزاع آخر بدأ ينشب من جديد بين البلدين سنة 1975 بسبب مشكلة الصحراء الغربية، ففي الوقت الذي كانت فيه الأطراف تسعى إلى المحافظة على مستوى من التوتر، فإنه في الوقت ذاته كانت تدفع نحو البحث عن مسلكية لتجاوز حالة الصراع، وربما كان الاقتناع السائد باستحالة حل الخلافات عن طريق القوة، من العوامل التي دفعت الطرفين إلى صيغ لتهدئة الأجواء، وانتهاج مسلك البحث عن قوى خارجية تمتلك آليات التقريب بين الطرفين المتصارعين، فكانت الوساطة جامعة الدول العربية وتونس التي فشلت عند بدايتها، الشيء الذي أدخل مساعي الحل ضمن جهاز منظمة الوحدة الإفريقية بناءا على توصية لقاء "بمالو" 30 أكتوبر 1969، الذي جمع رؤساء الدول الأربع المغرب ومالي والجزائر وأثيوبيا الذي اتخذ توصيات بشأن إنهاء إطلاق النار، وتحديد منطقة مجردة السلاح والجيش وكذلك

[1] محمد أبركان: (العلاقات المغربية الجزائرية – الواقع والطموح)، مذكرة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام وحدة القانون الدولي والعربي الدول المعاصرة)، فاس – ظهر المهراز، سنة 2012، ص14.

تكوين لجنة خاصة للتحكيم، التي عقدت عدة دورات ما بين (1963/1967م)، تمحورت دراستها حول مناقشة مضمون النزاع الجزائري المغربي من خلال وجهتي نظر الطرفين في الخلاف، ومحاولة التقريب فيما بينها، بحيث أن كل ما توصلت اللجنة إلى القيام به، هو تهدئة الوضع الساخن ودفع بين الطرفين نحو التفاوض المباشر، ولكن من الناحية العملية فإن البنود المتعلقة بتسوية الحدود ستبقى حبرا على ورق.[1]

2/ قضية الصحراء الغربية:

أعلنت إسبانيا الصحراء الغربية منطقة خاصية لها سنة 1884 وامتدت سيادتها الإدارية عليها على امتداد ثمانين عاما، وفي عام 1974 وتحت ضغوط من الأمم المتحدة لوقف الاستعمار، وافقت اسبانيا على إجراء استفتاء يعرض على سكان المنطقة خيار الاستقلال.

وهدد "الحسن الثاني" ملك المغرب برفض نتائج الاستفتاء، وأكد على أن حقبة الاستعمار الإسباني قاطعت السيادة المغربية التي كانت قائمة سابقا على المنطقة، وأنه يجب عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه بعد انسحاب إسبانيا، وقبل إجراء الاستفتاء طلب المغرب من الجمعية العامة للأمم المتحدة إحالة المسألة على محكمة العدل الدولية التي رأت أن العلاقات التي كانت قائمة بين المغرب والصحراء الغربية لم ترقى إلى مستوى السيادة على المنطقة، مما أدى بملك المغرب بعد صدور الحكم مباشرة إلى القيام بالمسيرة الخضراء باتجاه الصحراء الغربية، وفي 14 نوفمبر 1974 وقعت إسبانيا اتفاقية ثلاثية الأطراف نقلت بموجبها بعض سلطاتها ومسؤولياتها إلى المغرب وموريتانيا، وانسحبت رسميا من الصحراء الغربية في 26 فيفري 1976، وقد كانت هذه الاتفاقية وراء غضب

[1] محمد أبركان، مرجع سابق، ص 16-17-18.

الجزائر التي رأت في المسيرة إلى وسيلة للاحتلال الصحراء الغربية مرة ثانية، كأن لم يكتب لشعب الصحراء الغربية العيش تحت الاستقلال.[1]

المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام الحكم الذاتي للصحراء الغربية:

مشروع الحكم الذاتي:[2]

عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وزير الخارجية الو.م.أ الأسبق "جيمس بيكر" عام 1997 مبعوثا خاصا في نزاع الصحراء، أدرك هذا الأخير أن خطة الاستفتاء غير ممكنة التطبيق وأن الخلاف بين الأطراف المتنازعة حول تطبيق معايير الإحصاء التحضيري للاستفتاء عميقة، وهذا ما اعترف به الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الدوري المقدم أمام مجلس الأمن حول النزاع عندها أقر استحالة تنظيم الاستفتاء في الصحراء.

وفي العام 2001 وضع السيد "جيمس بيكر" مشروعا جديدا أطلق عليه اسم الحل الثالث، وجاء هذا الحل ضمن الاتفاق الإطار لحل مشكلة الصحراء الغربية، كونه يتجاوز الحل العسكري والحل السياسي بالاستفتاء.

وقد نص هذا المشروع على منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا موسعا تحت الإدارة المغربية لفترة تتراوح ما بين أربعة إلى خمس سنوات يتاح بعدها الفرصة أمام سكان الصحراء لتقرير مصيرهم – الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه، كما اشترط هذا

---

[1] أسامة بوشماخ، (تأشير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية)، دراسة حالتي الجزائر والمغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، سنة 2012، ص92.

[2] سعيد الشريف، التسوية الأممية لقضية الصحراء الغربية، مقترح الحكم الذاتي الموسع، أطلع عليه: 21:09 يوم 2016/04/17. www.Fayad61/xpF4Litsuzu

الحل أن يتم الاحتفاظ لعملية المغربية بمقومات السيادة وأن تراعي المحاكم المحلية الصحراوية الدستور المغربي، وبينما وافقت المغرب على هذا الحل رفضته جبهة البوليساريو والجزائر معتبرة أنه يعطي صلاحيات واسعة للمغرب تقود إلى نتائج لصالحه في الاستفتاء المقرر بعد فترة الحكم الذاتي الانتقالي.

التقسيم – كحل لمشكلة الصحراء الغربية:

جاء هذا الحل الذي ابتكره مبعوث الأمين العام للصحراء السيد "جيمس بيكر" في التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في شهر فيفري 2002 والذي طرح فيه فكرة تقسيم الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو فالمغرب، حسب مخطط التقسيم، سوف يحصل على إقليم الساقية الحمراء بينما تحصل جبهة البوليساريو على منطقة وادي الذهب، وبينما رحبت كل من الجزائر وجبهة البوليساريو بالخطة، سارع المغرب إلى رفض هذا الاقتراح واعتبرها انقلابا على المخطط الأصلي لجيمس بيكر مؤكدا على استعداده الدائم بالقبول بوضع حكم ذاتي لرعاياه في الأقاليم الصحراوية ضمن سيادته ووحدته الترابية، وأتمم الملك محمد السادس في خطاب له بمدينة العيون في شهر مارس 2002 الجزائر بأن لها أطماع إقليمية في الصحراء.

إتفاق "الإطار" الذي حضره مندوبو البوليساريو، الجزائر، وموريتانيا في غياب المغرب ويعتبر هذا الاتفاق الذي جاء كبديل تفاوضي لمخطط الاستفتاء تقرير المصير، اقتراحا فرنسيا، لقي تأييد كل من الو.م.أ، وبريطانيا على مستوى مجلس الأمن، ليتولى الأمريكيون طرحه رسميا على الهيئة الأممية وطرفي النزاع في مفاوضات لندن الأولى في 14 ماي 2000 والثانية في 28 جوان 2000 تحت رعاية جيمس بيكر.

وقد كان الإنفاق الإطار ضمن الخيارات التي طرحها الأمين العام "كوفي عنان" في تقريره لمجلس الأمن بتاريخ 19 فيفري 2003.[1]

وجاء تأييد فرنسا والو.م.أ لهذا الخيار ضمن إطار من الخلفيات منها:

- اقتناع كل من الو.م.أ وفرنسا أن المغرب لن يقبل بنتائج استفتاء يقضي إلى استقلال الصحراء الغربية، مع اعتقادهما أن السيناريو خسارة المغرب في الاستفتاء يشكل عنصر زعزعة استقرار العرش الملكي وهو ما تسعى باريس واشنطن لتفاديه.
- تشجيع الو.أ.م هذا الخيار التفاوضي – الحكم الذاتي، بعد أن كانت تؤيد مبدئيا مخطط استفتاء تقرير المصير، ظهرت مؤشراته الأولى في جوان 1999، حين نجح الوبي المغربي في إقناع الإدارة الأمريكية بأن الانتخاب رئيس جديد في الجزائر أفريل 1999، ورحيل الملك الحسن الثاني جويلية 1999، يفرض البحث عن تسوية بشير المرحلة الانتقالية في المغرب تحت عمدة الملك الجديد محمد السادس، في ظروف تسمح بضمان الاستقرار الداخلي للمغرب والحيلولة دون احتلال التوازن الإقليمي لصالح الجزائر، التي يقودها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة كانت ترى فيه واشنطن استعداد لقبول تسوية تفاوضية مع المغرب.[2]

مخطط التسوية الأممي:

جاءت الأمم المتحدة بمشروع لتسوية النزاع في الصحراء الغربية، فقد قدمت مخطط للتسوية يشمل بصفة عامة طرق حل القضية العالقة، لكن ما تجدر إليه الإشارة هو أن مخطط التسوية الذي قدمته الأمم المتحدة جاء في ظروف دولية تميزت ببداية التغير الذي عرفته المنظومة الدولية، حيث بدأت بوادر انهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي زوال

[1] أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص158.

القطبيى الثنائية، وقد ظهر في تلك الفترة عجز للأمم المتحدة في حل النزاعات التي كانت موجودة آنذاك، بحكم أنها أصبحت عاجزة عن حماية الأساس الذي جاءت من أجله، كما أنها افتقدت للقدرة عن فرض تصور مناسب للقضايا التي كانت عالقة. أما فيما يخص الوضع في شمال إفريقيا، فقد تميز الوضع بنوع من التوتر والعنف منذ 1988، سواء تعلق الأمر بالمغرب الذي تفاقمت فيه المشاكل الداخلية وحتى الخارجية بأن الموقع الجيوسياسي للمغرب قد تغير.

مقترحات التسوية الأممية:[1]

1. تمويل السلطة الكاملة للأمم المتحدة لإجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، يختار خلاله الشعب الصحراوي الاستقلال عن المملكة المغربية أو الاندماج فيها.
2. يتولى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة تنفيذ هذه الخطة والإشراف على الإجراء الاستفتاء في الإقليم الصحراوي.
3. تخفيض القوات المسلحة لطرفي النزاع.
4. إعادة القوائم الانتخابية للمشاركين في عملية الاستفتاء.
5. إطلاق السجناء وتبادل أسرى الحرب بين الطرفين وعودة اللاجئين الصحراويين إلى الإقليم.
6. إجراء استفتاء بعد أربعة وعشرون يوما من تاريخ وقف إطلاق النار، وإعلان نتائجه خلال سبعة وعشرون ساعة، يتم انسحاب القوات المغربية، إذا كانت النتائج في اتجاه الاستقلال الإقليم، أو تسريح قوات جبهة البوليساريو، إذا انعكست النتائج ذلك

[1] محمد السالك، عبدو محمد المخطار، (نزاع الصحراء الغربية وتأثيره على اتحاد المغرب العربي)، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، سنة 2010، ص70.

الاستفتاء اندماج الإقليم الصحراوي في المملكة المغربية، أبدى الطرفان موافقتهما المبدئية على هذه الصيغة.

ثانيا: مقترحات مخطط التسوية الخاصة بوقف إطلاق النار.

1. يقوم مجلس الأمن باتخاذ جميع التدابير اللازمة لاختيار المراقبين الأمميين وتحديد مهامهم في خطة التسوية.
2. يتمتع الممثل الخاص للأمين بالسلطة الكاملة أثناء الفترة الانتقالية الممتدة بين وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء في الإقليم الصحراوي.
3. تشكيل إدارة مؤقتة خلال هذه الفترة، يترأسها الممثل الخاص ويساعده فيما موظفين دوليين ويعينهم الأمين العام للأمم المتحدة، وتشمل هذه الإدارة وحدة مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمن.
4. يتعهد طرفا النزاع كتابيا بتوقيف كل العمليات والنشاطات العسكرية في الإقليم الصحراوي، وتمس منظمة الأمم المتحدة من إرسال مراقبين الأمميين وانتشارهم لأداء مهامهم في الإقليم الصحراوي، مع تقديم كل طرف البيانات الممثل الخاص عن حجم قواته في الصحراء الغربية.
5. تلتزم المملكة المغربية بتخفيض قواتها العسكرية تدريجيا في أماكن يحددها الممثل الخاص ويتبعها فريق مراقبين للأمم المتحدة، وذلك لإجراء استفتاء بعيد عن الضغوطات العسكرية.[1]

[1] هدى سعيد، محمد سالم بوعلي ،(نزاع الصحراء الغربية ومحاولات التسوية) مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم سياسية تخصص العلاقات الدولية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف سنة2011. ص82.

موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية:

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها سنة 1962 بدأت في رسم أساس سياستها الخارجية خاصة اتجاه الأوضاع الخارجية التي تتسم بصفة النزاع، فقد قدمت الدعم اللازم للقضية الفلسطينية، إضافة إلى أنها كانت تقف إلى جانب كل حركات التحرر التي كانت موجودة آنذاك، وفيما يخص الصحراء الغربية التي تشترك مع الجزائر في شريط حدودي بطول 41 كلم، فإن الجزائر لم تغيب عن الأحداث التي كانت تمر بها الصحراء الغربية منذ سنة 1965، في الحقيقة هو أن الجزائر كانت تعتبر وعلى الدوام أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة تصفية الاستعمار يجب الإبقاء عليها في إطارها الطبيعي، أي كانت تستند الجزائر على القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية تجاه المسألة، إضافة إلى ذلك نجد أن الجزائر أساس الدولة الجزائرية، هي من الدول الثورية التي أنتهجت في سلوكها الخارجي مبدأين متكاملين، الأول هو المناداة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، أي الدفاع عن الحدود المقدسة للشعوب.

وثانيا: دعم تلك الشعوب المطالبة بالحرية والاستقلال، وقد أفصحت الجزائر عن موقفها تجاه الصحراء الغربية في عديد من المناسبات من خلال مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة وأمام الجمعية العامة، لديها عدة اتجاهات باعتبار أن مشكل الصحراء الغربية مشكل معقد ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل بأن هذا المشكل هو مشكل استعماري تشكل تصفية ضرورة قصوى ليس فقط بالنسبة لإفريقيا بمجموعها وإنما كذلك بالنسبة للبلدان التي لها حدود مع هذا الإقليم، كما نجد الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" دائما من خلال خطاباته: "إن الجزائر ليست لديها أطماع في الصحراء الغربية وإنما لدى الجزائر موقف تجاه قضايا التحرر الثابتة".[1]

[1] محمد السالك، عبدو محمد المخطار، (نزاع الصحراء الغربية وتأثيره على اتحاد المغرب العربي)، مرجع سبق ذكره، ص29.

موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية:

لم يكن للمغرب نفس الرؤية التي كانت موجودة لدى الجزائر، فقد اعتبرت المملكة المغربية أن الصحراء يشكل جزء من أراضيها، فالمطالبة المغربية بالصحراء الغربية وببعض المناطق المجاورة لها في الجزائر وحتى في مالي، قد بدأت منذ 1957، ولقد عبر المغرب عن مواقفه تجاه الصحراء الغربية في عديد المناسبات فشأنه شأن موريتانيا، فقد أزهر الرأي العام العالمي قبوله مبدأ تقرير المصير، فالدبلوماسية المغربية ظلت تكرر مواقفها المطالبة بتقرير مصير سكان الصحراء الغربية.

يكون المقترح الذي قدمه الحسن الثاني سنة 1972 دليل واضح على النوايا المغربية، اقترح تقسيم الصحراء الغربية بينه وبين موريتانيا ومنح اسبانيا قواعد عسكرية وكذا الحفاظ على المصالح الرأسمالية المتنوعة بالمنطقة، وهذا المقترح يعبر عن فكرتين أساسيتين، الأولى: هو أن الحسن الثاني أراد اقتسام الصحراء الغربية مع موريتانيا حتى تكون بجانبه ضد الجزائر التي أصبحت تعارض الأطماع التوسعية المغربية في المنطقة، أما الفكرة الثانية: وهي دلالات التنازل التي أعلن عنها الحسن الثاني تجاه إسبانيا بصفتها دول مستعمرة، يعبر عن خطوة استباقية ليست من صلاحياته.

والشعب الصحراوي وعدته اسبانيا بتقرير مصيره، وإن تحدثنا عن جملة المواقف المغربية المتناقضة في أساسها نجد أن نحاول تكيفها من خلال تفصيل الكثير من الواقع حسب أطروحته التوسعية، ونجد أنه مثلا حاول حصر وتضييق عدة مفاهيم، فمبدأ تقرير المصير الذي كان ينادي به إنما كان قصده منه يقتصر على أمرين فقط، إما أن يبقى الشعب الصحراوي معلق بإسبانيا أو يضم إلى المملكة المغربية، وهذا التفسير جعل موريتانيا هي الأخرى تفسر على حسب مفهومها، فطالبت هي الأخرى بإضافة اسمها، وبهذا يكون مبدأ تقرير المصير قد خرج عن لبّه، فالقرارات المتعلقة بهذا المبدأ غير متطابقة لا مع الطرح المغربي، ولا مع الطرح الموريتاني.[1]

[1] محمد السالك، عبدو محمد المخطار، مرجع سابق، ص 31-32-33.

المبحث الثاني: رهانات والتحديات للعلاقات الثنائية في الإطار المغاربي.

1-الأفاق المستقبلية للتجربة التكاملية المغاربية.

التجزئة السياسية ومشكلة الحدود:

.[1] إن الحدود السياسية في الوطن العربي سبقت نشأة الأقطار العربية وبروزها في شكلها الحالي، وذلك يعود إلى الأسباب التالية:

أ. إن هذه الحدود السياسية مفروضة كأمر واقع على أقطار الوطن العربي التي لم تشارك في تعيينها وتخطيطها.

ب.عدم اتفاق طبيعة هذه الحدود مع الوضع الجديد المترتب على تشكل الوحدات الإقليمية العربية داخل هذه الحدود، التي أثارت مشاكل حدودية بين مختلف الأقطار العربية، فهناك قضية حدود بين المغرب والجزائر من جهة، وموريتانيا، والمغرب من جهة أخرى.

ت.في ظل الإحساس بعدم الشرعية تفقد الحدود قدسيتها ويصبح المساس بها أمرا واردا، لا يستوجب اللوم أو العقاب.

ث.وتظهر الصراعات العربية بأنها مستقرة في اتجاه واحد، من حيث شدتها، وتوسعها. ويمكن تفسير ذلك بأنها لا نحل، وإنما يتم تهدئتها، وفي أحسن الأحوال تسويتها، تحت تأثير عامل أو أكثر، مما يعني أن أسباب الصراعات نفسها تبقى قائمة.

فتحدي التجزئة السياسية عرقل المسيرة التنموية في إطار التكامل المغاربي، وذلك لما تعانيه أقطار المغرب العربي من تفرقة سياسية، ومشاكل حدود التي ورثها عن

[1] عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، دار الطليعة، دار ابن طفيل، الجزائر، 2010م، ص111.

الاستعمار الغربي الأوروبي، هذا الأخير كان سببا في خلاف الحدود بين الجزائر والمغرب، ومن المغرب والصحراء الغربية إلى غاية اليوم أي عام 2010 وهذه الأخيرة مازالت محتلة من قبل المغرب.

لقد أدت الحدود السياسي في منطقة المغرب العربي إلى فرض نوع من القطيعة بين أقطار المغرب العربي، كان من بين نتائجها انقطاع التدفق التجاري بين الأقطار المعنية بالتكامل الاقتصادي.

وقد صاحب انقسام الوطن العربي إلى دول مستقلة نحو الاتجاه الانفصالي عند البعض ورغبتهم في الدفاع عن مصالحهم الذاتية الآتية داخل جدودهم، مما أثر في كثير من الأحيان على نمو أو انكماش التعاون الاقتصادي حسب الأحوال.

ونصل إلى أن مشكلة الحدود في منطقة الحدود في منطقة المغرب العربي تبقى عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية الوطنية لهذه الأقطار، وكذا التكامل المغاربي في المنطقة.[1]

أزمة المديونية:

كان من المفروض أن يكون مأزق المديونية في أقطار منطقة المغرب العربي عاملا حاسما مساعدا على التقريب بين هذه الأقطار وتجسيد التكامل الاقتصادي، وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة السياسية، لكن تزايد مشكلة المديونية وتفاقمها، لاسيما في بداية الثمانينات تحولت إلى معوق من المعوقات الأساسية لأقطار المغرب العربي التي تحول دون التعاون والتنسيق فيما بينهما، لأن كل قطر من هذه الأقطار منشغل بمشاكله

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 116.

الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وكذا الموازنة بين هذه الأخيرة، والتحديات الخارجية وفي مقدمتها المديونية.

ولكي نقف على حقيقة المديونية في أقطار المغرب العربي، سنقوم برصد حجمها في كل قطر مغاربي على حدة، بحيث وصلت ليبيا إلى 4،3 مليار دولار، ووصلت في تونس إلى 9،3 مليار دولار عام، أما نسبة التضخم فقد وصلت إلى 5،3% عام 1994.

ويذهب بعض المختصين في شؤون المغرب العربي إلى أن من أهم عوائق التكامل السياسي والاقتصادي المغاربي اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في أقطار المغرب العربي بعضها عن بعض، والتباين في سياستها الاقتصادية، وتوجهاتها الاجتماعية.[1]

إن التشتت السياسي الذي ساد منطقة المغرب العربي دفع بصانعي القرار المغاربة إلى المحافظة على وجودهم بشتى الوسائل، ويتم ذلك اعتمادا على توطيد علاقات أقطارهم السياسية والعسكرية والدبلوماسية.

فغياب التنسيق السياسي، والتعاون المشترك في مختلف القضايا السياسية والدبلوماسية الجهوية والإقليمية في أقطار المغرب العربي بالرغم من التوقيع على العديد من الاتفاقيات في هذا المجال، دفع بها إلى التبعية الاضطرارية لدول الشمال، حيث أفقدتهم الحرية في اختيار البرنامج التنموي الذي يحررها من احتياجاتها المستمرة للخارج.

إن الإخفاءات السياسية الشاملة من جراء غياب المشاركة السياسية الواسعة في صناعة القرار السياسي، وتقويض الحريات السياسية التي تنجر عنهما التبعية الخارجية،

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 127.

واكتساب ثقافة، وقيم ومعايير، وسلوكات غريبة لا تتماشى والواقع المغاربي، وتتطابق مع تراثنا الثقافي، فكان الانهيار الحضاري والثقافي.

فما تحقق في الميادين السياسية والاقتصادية لا يصل في أفضل الحالات إلى مرحلة التعاون السياسي والاقتصادي الجادين والحقيقيين، ويرجع ذلك في الأساس إلى ضعف الإرادة السياسية وقصورها في أقطار المغرب العربي.[1]

واعتمادا على ما سبق فإن البعض عزز تكرس رسوخ الوعي القطري على حساب الوعي الوحدوي إلى ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل فيما يلي:

- استمرارية الحكم سواء كان تقليديا، وراثيا أو برلمانيا تمثيليا، أو ثوريا.
- ارتباط الأعداد الكبيرة من المواطنين بالمصالح التي تكونت وكبرت مع الواقع القطري، سواء كانت تلك المصالح مادية أو سياسية أو معنوية.
- العوامل الدولية سواء كانت قومية أو إقليمية أو عالمية.

لقد كان للاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية في أقطار المغرب العربي تأثيراته السلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق مسيرة وحدة المغرب العربي.

فالمشكل القائم ليس في أن النظام العربي ملكي، والليبي جماهيري، والجزائري والتونسي والموريتاني جمهوري، بل كذلك في انعدام عامل الثقة المتبادلة بين هذه الأقطار، فهذا العامل هو الذي كان وراء إفشال كافة المحاولات التكاملية المغاربية في منطقة المغرب العربي، بدءا من سنة 1964، أي السنة التي تم فيها تأسيس اللجنة الاقتصادية الاستشارية المغاربية إلى غاية أواخر الثمانينات.

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 129.

ونؤكد في هذا الإطار إلى أن إستراتيجية أقطار المغرب العربي التنموية كانت متعارضة في الأساليب والوسائل ومتناقضة في النتائج والأهداف، الأمر الذي أدى إلى تكريس الانقسامات القطرية بين أقطار المغرب العربي، وعزز التبعية الاقتصادية للدول الأوروبية، علما بأن أكثر من ثلثي المبادلات التجارية المغاربية تتم مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بالإضافة إلى القرب الجغرافي لأوروبا.

ونلخص إلى أن اختلافات الأنظمة السياسية والاقتصادية تشكل عقبة كبيرة بالنسبة للتجربة التكاملية المغاربية التي تبقى تسير بخطى بطيئة نحو تحقيق الوحدة المغاربية الشاملة.[1]

قضية الصحراء الغربية:

تعد قضية الصحراء الغربية تحديا من أكبر وأعوض التحديات التي تطرح على مستوى الساحة المغاربية ولفهم حقيقة هذه القضية يوجب علينا التطرق لخلفياتها وانعكاساتها السلبية على التجربة التكاملية في المغرب العربي.

فجغرافيا تقع منطقة الصحراء الغربية على الساحة الشرقي للمحيط الأطلنطي على طول 1500كلم، وتبلغ مساحتها الإجمالية 284.000كلم^2، وهي مقسمة إلى ثلاث مناطق وهي: منطقة الساقية الحمراء: ومقرها الإداري بالعيون، ووادي الذهب بفيلا ينيسيروس والمنطقة الصحراوية بالوسط، وتحدها شمالا المغرب، وجنوبا وشرقا موريتانيا والجزائر.

أما عدد سكانها فتقدرها جبهة البوليزاريو بالساقية الحمراء ووادي الذهب بحوالي نصف مليون نسمة، وتزخر أراضي الصحراء الغربية بالثروات الطبيعية من فوسفات، حديد، أورانيوم، بترول وغاز طبيعي.

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 135.

ويذهب البعض إلى أن اعتبار منطقة الصحراء الغربية من أغنى المناطق في القارة الإفريقية، وتثبت الحقائق التاريخية أن الصحراء الغربية كانت منذ القديم أرضا يقطنها سكان في مجملهم رحّل، ومن مميزات هذه المنطقة وجود تنظيم اجتماعي خاص يشمل ثلاث أصناف، لكل واحد منها دستور خاص تتحدد فيه واجباته وحقوقه وهي على التوالي.[1]

- **القبائل المحاربة:** والتي كانت تمارس أعمال السياسة.
- **قبائل المرابطين:** وكانت تهتم بالدين أساسا والتعليم والثقافة والعدل، وممارسة النشاطات الاقتصادية.
- **القبائل المحمية:** التي كانت تحت حماية قبيلة محاربة أو مرابطة، ووضعها يختلف حسب القبيلة الموجودة تحتها.

وقد دامت هذه القطيعة الدبلوماسية بين البلدية إلى غاية فبراير 1983، حيث تم لقاء بين الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد، وملك المغرب السابق الحسن الثاني، ومباشرة بعد هذا اللقاء تقدمت الجزائر باقتراح يتضمن الاعتراف الرسمي بالجمهورية العربية الصحراوية، وهذا في إطار مشروع وحدوي مغاربي، لكن السلطات الجزائرية تفاجئت آنذاك بمشروع الوحدة بين المغرب وليبيا في منتصف سنة 1984م.

فالأطروحة المغربية كانت ومازالت تعتبر أن الجزائر طرف في النزاع، وأنها وراء إنشاء جبهة البوليزاليو، في حين تذهب الأطروحة الجزائرية إلى أن طرفي النزاع هما المغرب والبوليزاريو، وينحصر مسعى الجزائر في محاولة تسوية المشكل الصحراوي في إطار حلّ مغاربي شامل.[2]

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 137.

[2] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 141.

انعدام مشروع حضاري مغاربي متكامل:

الجميع يشكو من الأوضاع المزرية التي تتخبط فيها أقطار المغرب العربي، فلا العامل راض على عمله، ولا الطالب مجد في بحثه، ولا الفلاح مخلص لأرضه، والكل يتهم الكل، ويرمي المسؤولية على عاتق الآخرين، فإذا بحثنا عن الأسباب المؤدية إلى ذلك وجدنا اختلافات جوهرية بين أفراد المجتمع المدني حول حقيقة الواقع المغاربي، لكن الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن أقطار المغرب العربي تفتقد مشروعا حضاريا متكاملا.

إن الاضطراب الكبير الذي تعرضت له الجبهة الاجتماعية في أقطار المغرب العربي من جراء فشل النظم الحاكمة في إدارة مجتمعاتها، وكذا افتقاد شرعياها تجعل من التكوينات الاجتماعية في هذه الأقطار مستعدة للتمرد والعصيان، وربما الخدمة المقصودة، أو غير المقصودة لقوى خارجية. وهذه الأخيرة مرتبطة أساسا بغياب مشروع حضاري مغاربي متكامل حول المستقبل، وغياب تصور عام وشامل عن التوجهات التنموية المأخوذة في الاعتبار على المدى البعيد.

المبحث الثالث: آفاق التجربة التكاملية في المغرب العربي.

إن استشراف مستقبل منطقة المغرب العربي ليس بالأمر السهل، لانعدام المعطيات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والجيو-إستراتيجية الكافية، لذا فإن محاولة معرفة مستقبل منطقة المغرب العربي، ستكون مقتصرة على ثلاثة احتمالات رئيسية، وذلك اعتمادا على بعض المؤشرات المتوفرة لدينا.

ولعل من أهم الأسئلة التي تواجه أقطار المغرب العربي، ذلك التساؤل الذي يطرح إشكالية الوحدة في منطقة المغرب العربي.

إن الإجابة عن هذا السؤال تفرض علينا التعرض إلى أسلوب طرح مجموعة من السيناريوهات هي:

- **السيناريو الأول:** يفترض فشل التجربة التكاملية فغي المغرب العربي، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من التمزقات والانقسامات في جميع الميادين.
- **السيناريو الثاني:** يذهب إلى أن نتائج وتداعيات الأوضاع الراهنة تظل تسير في نفس الاتجاه.
- **السيناريو الثالث:** يصور حدوث دفعة قوية نحو مزيد من الاندماج والتكامل بين أقطار المغرب العربي.[1]

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 156.

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية.

يفترض استمرار العلاقات الجزائرية المغربية في نفس الاتجاه، وطغيان الجانب الصراعي بدل من الجانب التعاوني، ويبقى قضية الصحراء الغربية هي المشكل العالق بين البلدين وزيادة على ذلك توترات الحدود وتراجع دور العوامل التكاملية: فشل التجربة التكاملية للاتحاد المغاربي، نقص التبادلات التجارية، وغياب حركة الاتصال التجربة التكاملية المغاربية التي بدأت سنة 1989، في كثير من الأحيان توقفت مسيرتها، وهددت بالعودة إلى نقطة الصفر بسبب نزاع الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب.

الوضع الداخلي في الجزائر واحتمال التأثير على العلاقات الجزائرية المغربية، من خلال توسيع دائرة الصراع السياسي والعسكري بين البلدية، بحيث تحاول المغرب الرهان على المعرضة السياسية والمسلحة ومدى تأثيرها على عدم الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر حتى يتسنى لها فرض شروطها المادية والمعنوية في تسوية قضية الصحراء الغربية.[1]

من بين مواضيع الصراع المطروحة بين الجزائر والمغرب يبقى ملف الصحراء الغربية القضية المحورية الاتي تحدد حجم ونوعية التفاعلات الجزائرية المغربية في المستقبل المباشر، إذ يمثل تصاعدها عاملا أساسيا في ضعف وتدهور الاتحاد المغاربي، كمجموعة تكاملية، والذي تعامل مع الملف بطريقة سلبية، حيث أبعد القضية من مشاورات القمم المغاربية، والتي لم يتوصل إلى استراتيجية موحدة لتسوية الملف،ى بل اعتبر في كثير من الأحيان سبب في تأخير اللقاءات المغاربية الرسمية.

[1] مصطفى صايح، تطور العلاقات الجزائرية – المغربية (1962–2000)، دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996، ص127.

ونتصور استمرار ملف الصحراء الغربية على أساس أن الصراع مع البوليزاريو الذي تساندها الجزائر، ذو حصيلة صفرية، بمعنى آخر، أن مستقبل المساومات والمفاوضات المغربية مع الطرف الآخر لا يخرج عن إطار الثابت الوحيد وهو "مغربية الصحراء المغربية".

أولا: المملكة المغربية لا تقبل بتسوية سياسة لموضوع الصحراء الغربية فمشروع التسوية الأممي الذي بهدف إلى إقامة استفتاء لتقرير مصير سكان الصحراء الغربية يهدم استراتيجية في الإقليم خصوصا.

ثانيا: سياسيا اقتصاديا، المغرب تراهن على الاستثمارات الضخمة في إقليم الصحراء الغربية كما تراهن على تغيير المشاريع الأممية لتسوية النزاع الصحراوي.

ثالثا: الرؤية الاستراتيجية المغربية لموضوع الصحراء الغربية على أساي أن الصراع ذو حصيلة صفرية، عدم قبولها بتسوية سياسية تكون متناقضة مع أهدافها، والرهان على ضعف منظمة الأمم المتحدة، نشير إلى استمرار ملف الصحراء الغربية بشكل عنيف دبلوماسيا وحتى عسكريا في السنوات الأولى لما بعد 1995، مما يعزز تحركها الكثيف المساندة الجزائرية خصوصا بعدما تم فتح جبهة الصدام الدبلوماسي بين المغرب والجزائر بخصوص غلق الحدود 1995.[1]

[1] خاص عن مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية.

[2] ar. Morocco world news.com اطلع عليه يوم 2016/06/04 على الساعة 06: 21

يفترض احتمال تسوية قضية الصحراء الغربية بظهور متغيرات المؤثرة على التخفيف من حدة الصراع، أهمها:

- تبني استراتيجيات تفاوضية ملائمة.
- دور الأطراف الثلاثة في التخفيف من حدة الصراع.
- تعزيز شبكة المصالح المشتركة بين المغرب والجزائر في إطار:

1. مشروع الأنبوب الغازي المغاربي – الأوروبي.
2. الدور الوظيفي للمؤسسات الاتحاد المغاربي.
3. والاتجاه العام لخمس السنوات القادمة، بالنسبة للعلاقات الجزائرية المغربية، تبدو أنها تسير نحو تغليب الجانب التعاوني على الجانب الصراعي:

- العمل على توفير كل الظروف الملائمة لدعم التعاون الثنائي وتنشيط كافة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين وضمان تطبيقها.
- إقرار مبدأ إنشاء لجنة مشتركة كبرى للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني، بغرض ترقية التعاون بين الجزائر والمغرب على أساس المصلحة المتبادلة على أن تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لهذا الغرض.[1]
- احتمال تسوية قضية الصحراء الغربية في السنوات الخمس القادمة، خصوصا إذا تم الإدراك السياسي بالتأثيرات السلبية إذا ما استمرت حالة "اللاحرب واللاسلم" من حيث الأعباء الاقتصادية والمالية المترتبة على استمرار التسابق على التسلح بين المغرب والجزائر التي عرفت حدتها في السبعينيات وبداية الثمانينات، وكذا قبول التفاوض كوسيلة سياسية لتسوية القضية الصحراوية في إطار المغاربي من خلال تبني سياسة المشاركة وتبادل المصالح، أو قبول الوساطة العربية لدفع التعاون المغربي، الجزائر

[1] ملامح تغيير استراتيجي في العلاقات بين الجزائر والمغرب .
M.elbiled.net اطلع عليه يوم 05/06/ 2016 على الساعة 16:14

والتخفيف من حدة الصراع وفي هذه الحالة فإن العلاقات الجزائرية المغربية ستتجه نحو الحركة الايجابية.[1]

تحدث قفزات في البيئة السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار "المتغير القليل الاحتمال والأكثر تأثيرا، والسيناريو التحولي أو الثوري"، لا يعتمد على الاتجاهات السلبية فحسب، أي تعميق الجانب الصراعي بين الجزائر والمغرب، وإنما يأخذ بعين الاعتبار التحولت الايجابية الممكنة مثل توسيع دائرة التعاون والاتصال، ويمكن الاستعانة في هذا السيناريو بتقنية التنبؤ باستخدام التنبؤ الحدسي، الذي يعني منهجية للتنبؤ بالاعتماد على الحكم الذاتي الفردي.

ويمكن أن نتصور في السيناريو التحولي بالنسبة لتطور العلاقات الجزائرية-المغربية لفترة المستقبل المباشر 02015-2020).

بعض التوقعات الفجائية والتحولات الممكنة، التي تتلخصها في الآتي:

1. رهان المغرب على تصاعد درجة اللاستقرار السياسي في الجزائر لضم الصحراء الغربية بقوة واستعمال حق التتبع داخل التراب الجزائري.
2. التغير في النخبة الحاكمة داخل أحد البلدين، والتحولات الممكنة.
3. التنبؤ بالمتغيرات الخارجية.
4. احتمال تصاعد أسعار المواد الأولية (النفط والفوسفات) وانعكاس ذلك على مستقبل العلاقات الجزائرية-المغربية.

[1] مستقبل الجزائر والمغرب في ظل المتغيرات الاقليمية الراهنة التحديات والحلول.
M.herspress.com **اطلع عليه يوم 05/06/ 2016 على الساعة 14:30**

5. فالرهان المغربي يبقى قائما إلى غاية التصعيد التام لحركة العنف السياسي في الجزائر بإفشال المؤسسة العسكرية أو تفتيت جهودها الأمنية عبر المناطق الحدودية الواسعة للجزائر ذات الحدود المشتركة مع تونس، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا، الصحراء الغربية، المملكة المغربية.[1]

إضافة إلى الحدود البحرية الواسعة في شمال البلاد، المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فالمغرب يلجأ لاستعمال كل الوسائل السرية والعلنية لإضعاف الجزائر، تدعيم تجارة المخدرات داخل الجزائر، يمكن اعتبارها إحدى الوسائل الهامة في زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهنا نذكر مكلما قل الدعم التعاوني بين الجزائر والمغرب زادت احتمالات السلبية للعلاقات الجزائرية المغربية.[2]

[1] مصطفى صايح، مرجع سابق، ص138.

[2] مصطفى صايح، مرجع سابق، ص139.

خلاصة:

تبقى قضية الصحراء الغربية المشكل المعيق لتطوير العلاقات الجزائرية المغربية وخصوصا التدخلات الخارجية التي زادت من تأزم العلاقة بينهما، وهذا سببه الاستعماري الفرنسي من خلال الإرث التاريخي للحدود، وكذلك مساندة الجزائر للصحراء الغربية بحق تقرير المصير وتعنت المغرب في إعطاء تقرير مصير للصحراء الغربية من رغم كل المحاولات التسوية الأممية لهذه القضية.

قدمت دراسة تطور العلاقات الجزائرية – المغربية في الفترة الممتدة ما بين (1994-2015) وهذه العلاقة بين البلدين يطغى عليها الجانب الصراعي على الجانب التعاوني، بسبب موضوعين رئيسيين هما: أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، حيث تعتبر القضية الثانية المحور الذي حدد حجم ونوعية التفاعلات في العلاقات بين البلدين، ويمثل التوصل إلى التسوية السياسية لها عاملا أساسيا.

كما أننا حاولنا تقديم بعض التفسيرات الأولية لطبيعة العلاقات الجزائرية-المغربية من خلال المتغيرات الاقتصادية، الثقافية، الأمنية والسياسية، وتتبين أهمية دراسة العلاقات الجزائرية – المغربية باعتبار أن الدولتين تمثلان "دولتا القلب" في منطقة المغرب العربي نظرا لأهميتها ومكانتها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة بالنسبة لمستقبل التكامل المغاربي أو التعاون المغاربي.

ويمكن القول أن النزاع في الصحراء الغربية، ورغم أنه سبق إنشاء اتحاد المغرب العربي، إلا أنه وبرفقة مجموعة من المشاكل كان عائق رئيسي أمام مشروع الوحدة المغاربية، ونجد أن هذا النزاع عكس المد التوسعي الواحدة من أكبر بلدان المغرب العربي، كما كان له التأثير البليغ على مستوى العلاقات المغاربية، ففي الفترة الراهنة نجد أن بلدان المغرب العربي لازالت إلى حد الآن تدفع تكلفة التشتت، وإن تحدثنا عن مصير الاتحاد المغاربي، سنجد أنه بقي مرهون بقضية الصحراء الغربية، وهو يعني أن هذا الاتحاد يبقى مرهون بالنزاع إلى حلول الوقت الذي تكون فيه النخب الحاكمة القدرة في مراجعة حساباتها السياسية.

إن بناء المغرب العربي يعزز العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية في المنطقة ويقوي جسور التواصل بين الشعوب المغرب العربي، فالجزائر والمغرب لم تتأزم علاقتهما لدرجة العنف أو الصراع فهناك تبادل الزيارات بينهما، وتقوية العلاقات

الدبلوماسية، وما يحدث أن المملكة المغربية لم توفر الشروط الضرورية التي كانت وراء غلق الحدود سنة 1994 ولحد الآن، بما في ذلك التحكم في عمليات التهريب المخدرات، زيادة على ذلك فإن عدم سحب المغرب لتصريحاته الاستفزازية ساهم هو الآخر في إبقاء الوضع على ما هو عليه.

إذن ومن خلال كل ما سبق أن الغموض الحاصل في بناء العلاقة بين الجزائر والمغرب سببه المغرب كونه غير قابل للشرعية الدولية في احتلاله الصحراء الغربية، وكونه المستفيد الأول من فتح الحدود مع الجزائر، كما أنه لا يمكن بناء مغرب عربي دون الجزائر بحكم موقعها الجغرافي ودورها السياسي الرائد وكذا جديتها في تجسيد مشاريع الاتحاد المبرمجة وفي مقدمتها طريق الوحدة المغاربية الذي أنجز منه الشطر الأكبر المتمثل في طريق "شرق–غرب" تمديد أنابيب الغاز التي تمر على تونس والمغرب والجزائر.

1/ الكتب:

1. عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، دار الطليعة، دار ابن طفيل، الجزائر، 2010م.
2. عمار كساب، دنيا بن سليمان: "**دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في (الجزائر – تونس – المغرب – مصر)**"، دار النشر والطباعة محفوظة للمورد الثقافي، 2013.
3. محمد الهادي لعروق: "**أطلس الجزائر والعالم**"، دار الهدى.
4. محمد بوعشة: "**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإرتيرية**"، الجزائر: دار الجيل للطباعة والنشر.

2/ الدوريات / المجلات:

1. مصطفى أحمد أبو الخير: "**القضية الفلسطينية ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار**".
2. بن ناصر بوطيب: "**المؤسسة العسكرية والسياسية في الجزائر**"، مجلة الأهرام الديمقراطية، العدد 35.
3. بوشعيب الضبار: "**الأميرة للا مريم تترأس حفل انطلاق الأيام الثقافية الجزائرية بالمغرب**"، نشر في مغارب يوم 2012/12/01.
www.maghress.com/akhbarona/30757
4. حميد يس، محمد شراف، عثمان لحياني، محمد درقي: "**الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي**"، الخبر، 2012/11/03.
5. الخبر: "**اقتصاد الجزائر مستقر خلال 2013**".
http://www.elkhbar.com/ar/index.php?new=375007#sthash.mhf2h4pt.dpbs
6. الخبر: "**الجزائر تقدم 100 مليون دولار مساعدة لتونس**".
http://www.elkhbar.com/ar/autres/hadath/247695_htmi#sthash.T59mnswm.dpbs
7. الخبر: "**الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية**".

http://www.elkhbar.com/ar/politique/338231.html#sthashocan4oe.dp4f

8. الخبر: "**المبادئ الأساسية للسياسة الجزائرية**"، عدد 30 ديسمبر 2013.
http://www.elkhbar.com/ar/index.php?new=376882#sthash.qv4lohxi.dp4f

9. الدستور الجزائري بسنة 1996، المعدل سنة 2008.

10. الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "**حوار صحفي مع جريدة الشرق الأوسط**"، الجزائر، 2000/02/04.

11. الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "**حوار صحفي مع جريدة عكاظ السعودية**"، الجزائر، 2000/04/17.

12. الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: "**حوار مع القناة الفضائية اللبنانية LBC**"، الجزائر، 2000/02/04.

13. سعيد الشريف، التسوية الأممية لقضية الصحراء الغربية، مقترح الحكم الذاتي الموسع.
www.Fayad61/xpF4Litsuzu

14. سفيان بوعيا: "**لابد من تحسين علاقات الجزائر والمغرب بإقامة تكامل جهوي قوي**"، الخبر، يوم 2012/03/28.
www.albawaba.com/ar/

15. سليم علي: "**أنبوب الغاز الجزائري وتعزيز التعاون بين الجزائر والمغرب**"، تنشر في الوحدية يوم 2010/08/18.
www.alarab.co.uk/?id=37400

16. سميرة يوسفي: "**الجزائر تقرض إلى أفامي 5 ملايير دولار**"، الخبر.
http://www.elkhbar.com/ar/politique/305965.html#sthash.z4bw4mic.dp4f

17. عبد الرحيم منار السليمي: "**مرتكزات الإستراتيجية الأمنية في المغرب تغيرت بشكل كبير**"، مراكش، 2014/03/03.
www.voissinfo.ch/ara/33733586

18. عبد الله عياش: "**العوامل التي ترفع معدلات نمو اقتصاد المغرب**"، نشر في هيئة باريس، يوم 2015/01/13.
19. العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والمغرب، نشر في الوجدية. www.insaniyat.revuess.org
20. محمد بن سعيد آيت إيدر: "**تعمل من أجل المصالحة بين المغرب والجزائر عبر التفاوض**"، 12 فيفري 2016.
21. محمد مزيان: **جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب**، دورية كانت التاريخية (علمية، عالمية، محكمة)، العدد الثاني والعشرون، ديسمبر، 2013.

3/ المذكرات:

1. أحسن العايب: "**الأمن القومي العربي**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلم السياسية، جامع الجزائر، 2008.
2. أسامة بوشماخ، (تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية، دراسة حالتي الجزائر والمغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، سنة 2012.
3. سعيد الصديق: "**صنع السياسة الخارجية المغربية**"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، 2002.
4. سليم العايب: "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامع الحاج لخضر، باتنة، سنة 2011.
5. سليم العايب: "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
6. محمد أبركان: (العلاقات المغربية الجزائرية – الواقع والطموح)، مذكرة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام وحدة القانون الدولي والعربي الدول المعاصرة)، فاس – ظهر المهراز، سنة 2012.

7. محمد السالك، عبدو محمد المخطار، (نزاع الصحراء الغربية وتأثيره على اتحاد المغرب العربي)، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، سنة 2010.

8. الملك الراحل الحسن الثاني: "**حوار لمجلة Express في 25 جوان 1978**".

9. منصف السليمي: "**الانقسام السياسي يكلف الدول المغاربية "ثمنا باهظا"**"، مراكش، 2014/03/03.

10. منصور لخضاري: "**المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005.

11. وسيلة الواسع: "**الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر نظام جديد، جامعة 8 ماي 1945، 2013.

12. ينشط السلام: "**دور خطوط الأنابيب الغاز والبترول في التعاون الإقليمي**".
www.brookingo.edu/ar/research/papers/2010/07/middle.east-ali

13."**إحصائيات صندوق النقد الدولي مستخرجة من موقع الانترنت**"
http://www.org/external/datamapper/index.php

14. ملامح تغيير استراتيجي في العلاقات بين الجزائر والمغرب
M.elbilad.net

15. خاص عن مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية
Ar.moroccoworldnews.com

16.مستقبل الجزائر في ظل المتغيرات الاقليمية التحديات والرهانات
M.hespress.com

1. http://www.elkhbar.com/ar/autres/hadath/247695_htmi#sthash.T59mnswm.dp4f
http://www.elkhbar.com/ar/index.php?new=375007#sthash.mhf2h4pt.dp4f
2. http://www.elkhbar.com/ar/index.php?new=376882#sthash.qv4lohxi.dp4f
3. http://www.elkhbar.com/ar/politique/305965.html#sthash.z4bw4mic.dp4f
http://www.elkhbar.com/ar/politique/338231.html#sthashocan4oe.dp4f
4. http://www.org/external/datamapper/index.php
5. www.alarab.co.uk/?id=37400
6. www.albawaba.com/ar/
7. www.brookingo.edu/ar/research/papers/2010/07/middle.east-ali
8. www.Fayad61/xpF4Litsuzu
9. www.insaniyat.revuess.org
10. www.maghress.com/akhbarona/30757
11. www.voissinfo.ch/ara/33733586

فهـــــــرس

كلمة شكر.

إهداء.

فهرس.

ملخص.

مقدمة:.....1

الفصل الأول : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المغربية الجزائرية

- **المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية**.....09
- **المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية والجزائرية أهدافها**.....19
- ✓ المطلب الأول: الأهداف القاعدية للجزائر.....25
- ✓ المطلب الثاني: الأهداف الأساسية للجزائر.....27
- **المبحث الثالث: المحددات السياسية الخارجية المغربية**.....29
- **المبحث الرابع: مبادئ السياسة الخارجية المغربية**.....32

الفصل الثاني: أثر التغيرات الدولية على العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة .

- **المبحث الأول: العلاقات الجزائرية المغربية في المجال الاقتصادي**.....42
- **المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية المغربية في المجال السياسي والأمني**.....45

الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية الواقع والطموح (دراسة قضية الصحراء الغربية)

- **المبحث الأول: دوافع ومحددات الصراع الجزائري المغربي**..... 53
- **المبحث الثاني: التحديات التي تعيق مسار الاتحاد المغاربي**.....63
- **المبحث الثالث: آفاق التجربة التكاملية في المغرب العربي**.....77
- **المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية**.....82

- **خاتمة**.....90
- **قائمة المراجع**.....93
- **فهرس.**

UNIVERSITY DJILALI BONNAAMA

FACULTY OF LAO AND POLITICAL SCIENCE

DEPARTMENT OF POLITICAL SCIENCE

The impact of international devlopments on the Algerian moroccan relations after the cold war

Meno to Neil master degree in foreign policy Analysis

Done By:

Metadjer Sabrina

Professor supervisor:

Djamel Ben Merrar

Discussion committee:

Ben Hlima Abderrezak.....president

Ben Merrar.....Admin

Abed Faouaz.....discussion

Jun 2015/2016